

مذكرات جلب

يقتضي حضور الاشخاص التالية اموالهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوي المقامة عليهم فان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المنصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

المشتكى	اسم الظنين	الحكمة	التاريخ	نوع الجرم
الحق العام	مفيد عز الدين ابو عصبه	جزاء عمان	١٩٧٩/٤/١٤	جرائم
"	زياد حسن العبادي	جزاء عمان	١٩٧٩/٤/١٥	جرائم
"	ذبيب موسى ذبيب	جزاء عمان	١٩٧٩/٤/١٦	"
"	حسن محمود عبد الرحمن	جزاء عمان	١٨٧٩/٤/١٨	"
"	محمد حسن هديب	جزاء عمان	١٩٧٩/٤/٢١	"
"	سماوي يعقوب سماوي	جزاء عمان	١٩٧٩/٤/٢٢	"
"	صاحب معرض يافا	جزاء عمان	١٩٧٩/٤/٢٥	"
"	محمد مصلح المعجري	جزاء عمان	١٩٧٩/٤/٢٦	"
"	حسين رفاعي حسين	جزاء عمان	١٩٧٩/٤/٢٩	"
"	محمد شبيب حمدان	"	"	"
"	ماتريد فردريك جروشن	"	"	"
"	مفيد احمد محمد الطنران	"	"	"
"	حسن مصطفى محمود	"	"	"
"	محمود حسن خالد الحضري	"	"	"
"	المدهو خالد	"	"	"
"	عمر الفزعه	"	"	"
"	اوديت راوح	"	"	"
"	يوسف عطيه سليمان	"	"	"
"	محمد سلامة الفالح	"	"	"
"	حرب مصطفى عمان	"	"	"
"	كمال سعيد الجلاجولي	"	"	"
"	محمد جميل رشيد	"	"	"
"	نبيل ابراهيم محمد	"	"	"
"	عدنان كايد سالم	"	"	"
"	عيسى القرحان	"	"	"
"	عزيز محمد حسين	"	"	"
"	احمد حسن سالم	"	"	"
"	هشام محمد زيد الكيلاني	"	"	"
"	فائل احمد عبد الرحيم القرعان	"	"	"
"	ابشيتان فالح القوابيه	"	"	"
"	مصطفى صالح مصطفى محمد	"	"	"
"	سعدى جليل كاظم	"	"	"
"	هوني عبد الهادي تايغا	"	"	"
"	ماهر محمد عبد الله الياس	"	"	"
"	صلح الزرقاء	١٩٧٩/٤/١٨	شك بدون رصيد	"
"	بداية الزرقاء	١٩٧٩/٤/٢٩	تزويز	"
"	صلح الزرقاء	١٩٧٩/٤/٢٨	افساد الشروط الزوجيه	"
"	بداية الزرقاء	"	شك بدون رصيد	"
"	جزاء معان	١٩٧٩/٤/٣٠	التسبب بالوفاة	"
"	صلح عجولون	١٩٧٩/٥/٧	التسبب بالايذاء	"
"	امانة العاصمة	١٩٧٩/٤/١٥	الايلذاء وفساد للحياه	"
"	سير	"	"	"

الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ٤ جمادى الثاني سنة ١٣٩٩ هـ . الموافق ١ ايار سنة ١٩٧٩ م . العدد ٢٨٥٨

الفرس

صفحة	قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٧٩	قانون مؤسس اعمار العاصمة
٩٠٧	قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني	
٩١١	قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٩	
٩١٥	نظام تأديب الطلبة في الجامعة الاردنية	
٩١٨	نظام لوحات المركبات	
٩٢١	نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩	
٩٢٨	نظام موظفي مؤسسة سكة حديد العقبة	
٩٢٩	نظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٩	
٩٣١	نظام معدل لنظام الموظفين في المؤسسة الاستهلاكية المدنية	
٩٤٣	نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٩	
٩٤٥	اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة لاستثمارات رؤوس الاموال بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية المانيا الاتحادية	
	اتفاقية العمل الثاني مع حكومة الجاهلية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	
	الاتفاق الثاني بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الامارات العربية المتحدة	
	تعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٧٩	
	تعليمات اسس القبول في الاول الثانوي	

نحس المحسن بن طهرل نائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقروه مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٨

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافه الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٧٩

قانون مؤسسة اعمار العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة اعمار العاصمة لسنة ١٩٧٩) ويعمل به بعد شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حينا وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

الامانة	امانة العاصمة
المؤسسة	مؤسسة اعمار العاصمة
المجلس	مجلس ادارة المؤسسة

المادة ٣ - تؤسس في المملكة مؤسسة تسمى (مؤسسة اعمار العاصمة) تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري ولها بهذه الصفة ان تمارس جميع الحقوق والتصرفات المنصوص عليها في هذا القانون وان تقاضي وتقوم بجميع الاجراءات القانونية والقضائية المتعلقة بها وان تنيب عنها في ذلك اي اهام توكله لذلك التفرض .

الفصل الثاني اهدافها واعمالها

المادة ٤ - تهدف المؤسسة الى توفير وتطوير الخدمات ضمن حدود تنظيم الامانة بالشاء واستهلاك وإدارة المنشآت المقارية والصناعية وغيرها من المنشآت او ما يفرع عنها .

المادة ٥ - للمؤسسة لتحقيق اهدافها ان تقوم بما يلي :-

- أ- شراء الاراضي وبيعها بعد تنظيمها وتطويرها وتوفير الخدمات العامة لها على ان تراعى في ذلك احكام قانون تنظيم المدن وقانون لصرف الاشخاص المعنويين بالاموال غير المنقولة المعمول بها .
- ب- امتلاك واستئجار وتأجير وبيع واستثمار مختلف انواع الابنية والمشاريع المقارية والصناعية والمشاريع الاخرى بما في ذلك تشييد المباني كالمساكن والمكاتب والمخازن والفنادق والشقق ومواقف السيارات الاسواق التجارية .

ج - المشاركة او المساهمة في اي شركة او مؤسسة او مشروع او اعمال اخرى ذات اهداف مماثلة ويكون لها مصلحة فيها بما في ذلك المشاركة في ادارة هذه الشركات والمؤسسات والمشاريع والاعمال وتوجيهها بما يخدم مصالح المؤسسة واغراضها .

د - ان تقتصر الاموال وتفتح الحسابات لدى البنوك العاملة في المملكة ؛

هـ - ان تصدر اسناد القرض من الجمهور وتطرحها للاكتتاب العام بالشروط واسعار الفائدة التي يقررها المجلس بعد التشاور مع البنك المركزي الاردني وتضمن فوائده هذه الاسناد من ضريبة الدخل .

و - القيام بأي اعمال اخرى تخدم اهداف المؤسسة .

المادة ٦ - تعمل المؤسسة على اساس تجارية سليمة وتسمى لتسديد نفقاتها والتزاماتها الاخرى من مواردها الخاصة وتحقق الربح لمساهميها .

الفصل الثالث

رأس المال

المادة ٧ - أ- رأس مال المؤسسة المصرح به (١٠٥٠٠٠٠٠٠) دينار مقسمة الى (١٠٥٠٠٠٠٠) سهم قيمة كل سهم عشرة دنانير يتم الاكتساب به بالتساوي مابين امانة العاصمة وبنك الاسكان - وصندوق التقاعد ويتم تسديد رأس المال على دفعات حسبما يقرره المجلس

ب - تكون للدفعة الاولى كتابي :-

١ - يقوم كل من صندوق التقاعد وبنك الاسكان بدفع ما يؤوله دينار تسدد نقدا خلال شهر من نفاذ هذا القانون .

٢ - وتقوم امانة العاصمة بتسديد مليون دينار تسدد نقدا او حينا خلال سنة من نفاذ هذا القانون ؛

٣ - ويجوز لامانة العاصمة تسديد قيمة مساهمتها في رأس مال المؤسسة بمقاررات تقدر قيمتها بموافقة

المؤسسين وفي حالة الخلاف على تقدير قيمة المقار يعين مجلس الوزراء لجنة خبراء لتقدير هذه القيمة ويكون

قرار اللجنة ملزما لجميع الفرقاء سواء كان بالأكثورية او بالأجبايع .

المادة ٨ - بعد التسديد الكامل لرأس المال يجوز زيادة رأس مال المؤسسة المصرح به المنصوص عليه في المادة (٧) من هذا القانون بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس .

الفصل الرابع

ادارة المؤسسة

المادة ٩ - يتولى ادارة المؤسسة مجلس ادارة يتألف من تسعة اعضاء يقوم بجميع واجبات وصلاحيات مجالس ادارة الشركات المساهمة العامة المنصوص عليه بقانون الشركات ، وله اصدار التعليمات واللوائح الضرورية لادارة المؤسسة .

المادة ١٠ - يتألف المجلس من :

أ - ثلاثة اعضاء يعينهم مجلس الامانة .

ب - ثلاثة اعضاء عن كل من صندوق التقاعد وبنك الاسكان يعينهم مجلس ادارة كل منها .

ج - يكون المقاد المجلس قانونيا اذا حضره سبعة اعضاء على الاقل وتؤخذ قراراته بالأجبايع او بأكثورية الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي ايدته رئيس الجلسة .

- المادة ١١ - ينتخب المجلس من بين أعضائه رئيسا له ونائبا للرئيس لمدة ثلاثة سنوات .
المادة ١٢ - يعين المجلس مديرا عاما للمؤسسة يتولى إدارة شؤونها وفق تعليمات يحددها المجلس .

الفصل الخامس اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين

- المادة ١٣ - ١ - تتألف الهيئة العامة للمؤسسة من (٢١) عضوا يعين مجلس إدارة كل من بنك الاسكان وصندوق القواعد ومجلس امانة العاصمة سبعة من بين أعضائه او من كبار موظفيه .
ب- تنقد الهيئة العامة للمساهمين اجتماعا عاديا محاللا لمدة اقصاها اربعة اشهر تلي انتهاء السنة المالية للمؤسسة .
ج - يكون اجتماع الهيئة العامة العادية وغير العادية للمؤسسة قانونيا اذا حضره ثلثا الاعضاء على الاقل وتتخذ القرارات بالاجماع او بأكثرية الحضور .

الفصل السادس الحسابات الختامية والارباح والاضافات

- المادة ١٤ - تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اول شهر كانون الثاني من كل سنة - وتنتهي في نهاية اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من تلك السنة باستثناء السنة المالية الاولى التي يسموز للمجلس ان يضمها الى السنة المالية التالية لها .
المادة ١٥ - ١ - تحتفظ المؤسسة بسجلات حسابية منظمة بطريقة اصولية .
ب- تنتخب الهيئة العامة من بين المساهمين القانونيين مدققا لحسابات المؤسسة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد .
ج - تقطع المؤسسة من ارباحها السنوية الاحتياطيات التالية :
١ - (١٠ ٪) من ارباحها السنوية الصافية يخصص لحساب - الاحتياطي الاجباري .
٢ - (جزءا من الارباح السنوية الصافية لا يتجاوز (٥ ٪) لحساب الاحتياطي الاختياري) .
٣ - لا يجوز ان تتجاوز المبالغ المقتطعة لحساب الاحتياطيات المنصوص عليها في الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة من رأسمال المؤسسة .
المادة ١٦ - يكون الحد الاعلى للارباح السنوية المدة للتوزيع على المساهمين الثلاثة (١٢ ٪) من رأس المال المدفوع وتدفع اي ارباح تزيد على هذا الحد للامانة .

الفصل السابع احكام ختامية

- المادة ١٧ - ١ - تتمتع المؤسسة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والادارات الحكومية .
ب- يستثنى من احكام الاعفاءات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ما يلي :-
١ - رسوم طوابع الواردات والطوابع البريدية .
٢ - الضريبة الاضافية المقررة بموجب القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ واي قانون آخر يخل به .
٣ - الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية المنصوص عليها في القانون رقم (٣) لسنة ١٩٧٣ واي قانون آخر يخل به .
٤ - الرسوم الاضافية الموحدة المقررة بموجب النظام رقم (٨٠) لسنة ١٩٦٦ واي نثرع

- المادة ١٨ - لا يجوز لأي شخص ولاي سبب من الاسباب الطعن امام اي جهة قضائية في صحة تحويل ملكية اي عقار من الامانة الى المؤسسة اذا كانت الامانة قد استعملته ، او باشرت باجراءات استملاكه ، قبل نفاذ هذا القانون ولا تسمع دعوى الشفعة او الاولوية في ملكية العقارات التي تحول من الامانة الى المؤسسة .

- المادة ١٩ - باستثناء ما نص عليه في هذا القانون تمارس المؤسسة اعمالها كما لو كانت شركة مساهمة عامة وفق احكام قانون للشركات المعمول به .

- المادة ٢٠ - لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة لتنفيذ احكام هذا القانون

- المادة ٢١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٧٩/٣/٢٨

وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة احمد عبد الكريم الطراونة	وزير السياحة والاثار غالب بركات	وزير الامام عدنان ابو عوده	رئيس الوزراء وزير الخارجية والنفط مضر بدران
وزير التموين مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمندسات الاسلامية كامل الشريف	وزير المباني عصام المجولوني	وزير الانتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم
وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف	وزير الشؤون البلدية والغروية ابراهيم ايوب	وزير الداخلية سليمان حران
وزير المواصلات ووزير التربية والتعليم بالوكالة سعيد التل	وزير الزراعة حكمت السكاك	وزير الاشغال العامة ووزير النقل بالوكالة علي سحيبات	وزير المالية محمد الدباس

نص المحسن بن طرول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٤/١

لصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي وأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقد :-

قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٩

قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٧٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (د) من المادة (١٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
د - وعند اتخاذ قرارات التعمين هذه ، يختار مجلس الوزراء الاعضاء من ذوي الخبرة بالشؤون المالية والاقتصادية والقادرين على المساهمة في تحقيق اهداف البنك المركزي على ان تمثل البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة بمضمر واحد فقط لكل منهما .

المادة ٣ - يلغى نص كل من الفقرتين (ز ، ح) من المادة (١٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنهما بما يلي :-
ز - ١ - الموافقة على ترخيص البنوك الاردنية واندماجها وسحب رخصتها وفتح فروعها في داخل المملكة وخارجها وفي المناطق الحرة المؤسسة في المملكة .

٢ - الموافقة على ترخيص فروع البنوك الاجنبية او مكاتب تمثيلها في المملكة وفي المناطق الحرة المؤسسة لها وسحب رخص هذه الفروع والمكاتب .

٣ - الموافقة على ترخيص المؤسسات والشركات المالية وسحب ترخيصها .

ح - الترخيص بالتعامل بالعملة الاجنبية وسحب هذا الترخيص وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات النافذة بهذا الشأن .

المادة ٤ - يلغى نص المادة (٢٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

٢٠ - أ - لا يجوز ان يشغل وزير عامل اوعضو في مجلس الامة او موظف في الحكومة او في المؤسسات العامة او في البلديات منصب المحافظ او نائب المحافظ .

ب - كالايجور ان يشغل منصب العضو في المجلس اي من الاشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة السابقة باستثناء موظفي مؤسسات الاقراض المتخصصة التي تنص قوانينها على انها مؤسسات عامة .

ج - تنتهي خدمات المحافظ او نائب المحافظ او اي عضو في المجلس حكما وبصدر وليس الوزراء قرارا بملك في الحالات التالية :

١ - اذا اشغل منصبا وزاريا او اية وظيفة رسمية في الحكومة او المؤسسات العامة والبلدية او اشغل عضوية في مجلس الامة او رشع نفسه لها .

٢ - اذا حكم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف .

د - تنتهي خدمات المحافظ او نائب المحافظ او اي عضو في المجلس بقرار من مجلس الوزراء في الحالات التالية :

١ - الاستقالة الخطية .

٢ - اذا اتخذت اللجنة الطبية العليا في الحكومة قرارا بانه اصبح عاجزا عن القيام بعمله .

٣ - اذا اخلت او طالب بمقد تسوية مع دائته بمقتضى قانون التجارة .

المادة ٥ - يلغى نص الفقرة (ج) من المادة (٢٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ج - للبنك المركزي ان يقدم تسهيلات الثمانية لموظفيه ومستخدميه ولجميعياتهم التعاونية لاغراض اسكانهم

المادة ٦ - يلغى نص المادة (٢٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٢٥ - أ - يعين مجلس الوزراء بعد التشاور مع البنك المركزي سعر تعادل الدينار الاردني باللعب او بحقوق السحب الخاصة وفق الاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفا فيها وينشر هذا

السعر المعين في الجريدة الرسمية .

ب - ينشر البنك المركزي من حين لآخر اسعار بيع وشراء العملات الاجنبية ذات الاهمية بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدولية للمملكة .

المادة ٧ - تعدل المادة (٢٨) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واطافة الفقرة (ب) التالية اليها :-

ب - تصدر المسكوكات التذكارية والخاصة بقرار من مجلس الوزراء ويحدد البنك المركزي المواصفات والاشكال التي يضمنها لذلك لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس اعتبار اي من هذه المسكوكات حملة قانونية

المادة ٨ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها .

ولمجلس الوزراء تحديد المدة التي يراها مناسبة لوقف دفع قيمة تلك الاوراق والمسكوكات بناء على تنسيب البنك المركزي .

المادة ٩ - يلغى نص الفقرة (ز) من المادة (٣١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ز - السندات الاردنية الحكومية والسندات التي تصدرها المؤسسات العامة او مؤسسات الاقراض المتخصصة بكفالة الحكومة وطرحها للبيع في الاسواق ، شريطة الا تزيد مدة استحقاق هذه

السندات بعد ان تصبح في حوزة البنك المركزي عن عشر سنوات .

المادة ١٠ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٣٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ - يمثل البنك المركزي للمملكة لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والمؤسسات النقدية الدولية الاخرى كما يمثلها في جميع علاقاتها النقدية مع هذه المؤسسات ،

المادة ١١- يلغى نص الفقرة (هـ) من المادة (٣٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
 هـ - للبنك المركزي ان يقوم بالاشتراك مع البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة بتأسيس مؤسسة لضمان الودائع والقروض بحد اعلی وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية.

المادة ١٢- تعدل المادة (٤٣) من القانون الاصيل على الوجه التالي :-

أ - بالغاء مطلعها والاستعاضة عنه بما يلي :-

هـ للبنك المركزي ان يصدر للبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة ، باستثناء البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار المنشأ بموجب القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٨ ، اوامر تشر في الجريدة الرسمية وبوسائل الاعلام الاخرى ، يحدد فيها مايلي :-

ب- بالغاء نص كل من الفقرتين (أ، ب) من المادة (٤٣) من القانون الاصيل والاستعاضة عنها بما يلي:

أ - الحد الأدنى والاعلى لمعدلات الفوائد التي تتقاضاها البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة على تسهيلات الائتمانية التي تمنحها للملاء وذلك دون التقيد باحكام اي تشريع او نظام اخر يتعلق بالفوائد او المزايا.

ج- الحد الأدنى والاعلى لمعدلات الفوائد التي تدفعها البنوك - المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة على الودائع لديها

المادة ١٣- يلغى نص المادة (٤٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :

٤٥ - أ - على البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة ان تزود - البنك المركزي في الاوقات وبالطرق التي يحددها بالملومات والاحصاءات التي يطلبها .

ب- للبنك المركزي بالتنسيق مع دائرة الاحصاءات العامة ان يطلب اية بيانات او معلومات احصائية من المؤسسات والدوائر الرسمية والافراد والاشخاص المعنويين تتعلق بتطورات الاجور والاسعار وذلك لغايات حساب ارقامها القياسية .

ج- تعبر جميع المعلومات والبيانات الافراديه التي تقدم الى البنك المركزي معلومات وبيانات سرية لا يجوز اطلاق اي فرد او هيئة عليها الا من خلال البيانات الاحصائية المجمعة التي ينشرها البنك من آن لآخر.

المادة ١٤- يلغى نص المادة (٤٩) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

يجوز للبنك المركزي ان يقدم للحكومة سلفة بدون فائدة لتغطية اي عجز مؤقت ناتج عن زيادة المصروفات الحكومية على الواردات شريطة ان لا يزيد الرصيد القائم لهذه السلفة في اي وقت من الاوقات على (٢٥٪) خمسة وعشرين بالمائة - من الواردات المحلية المقدرة في قانون الموازنة العامة المعمول به عند تقديم السلفة.

المادة ١٥ - تعدل المادة (٥٠) من القانون الاصيل بالاضافة العبارة التالية اليها بعد عبارة او المؤسسات العامة .
 او مؤسسات الاقراض المتخصصة .

المادة ١٦ - يلغى نص المادة (٥٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :

أ - للبنك المركزي ان يقني ويمتلك ويبيع بالعملة المحلية اسهم وسندات اية مؤسسة مالية او مصرفية تؤسس في المملكة ويشترط لذلك ان يقر مجلس الوزراء هذه الاجراءات وان لا يزيد مجموع استثمارات البنك المركزي لتلك الاسهم والسندات على (٢٥٪) من مجموع رأسماله والاحتياطيات.

ب - للبنك المركزي بمقتضى اتفاقيات خاصة تكون المملكة طرفا فيها يقرها مجلس الوزراء ان يساهم في رأس مال اية مؤسسة مصرفية او مالية تؤسس خارج المملكة شريطة ان لا يزيد مجموع مساهمات البنك المركزي على (٥٠٪) من حساب رأس المال والاحتياطي العام .

المادة ١٧ - تعدل المادة (٥٦) من القانون الاصيل باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واذافة الفقرة (ب) التالية اليها :-

ب - يحدد المجلس لاقراض الميزانية الختامية قيمة جميع الموجودات من الذهب والعملات الاجنبية التي تقابل اوراق النقد المتداولة .

الحسن بن طلال

١٩٧٩/٤/١

وزير المد ووزير دولة لشؤون وزير السياحة والاثار
 رئيس الوزراء ووزير الاعلام
 رئاسة الوزراء بالوكالة
 احمد عبد الكريم الطراونه
 غالب بركات
 عدنان ابو عسود
 مضر بدران

وزير التدوين
 وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
 وزير الاشياء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية
 مروان القاسم
 كامل الشريف
 عصام المجلوني
 حسن ابراهيم

وزير الصناعة والتجارة
 وزير الثقافة والشباب
 وزير الشؤون المحلية
 وزير الداخلية
 نجم الدين الحجابي
 الشريف فواز شرف
 ابراهيم ايوب
 عبد الرؤوف الروابدة
 سليمان عرار

وزير المواصلات
 وزير الزراعة
 وزير النقل
 وزير الاشغال العامة ووزير المصلحة
 محمد الكيل
 حكمت السكاك
 هاني سحيمات
 سعيد بينو
 محمد الدباس

نحس المحسن بن طرول نائب جهره الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٤/١
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٩

نظام تأديب الطلبة في الجامعة الاردنية

صادر بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٣٤) من قانون الجامعة الاردنية رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٢

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تأديب الطلبة في الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٩) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تسري احكام هذا النظام على جميع الطلبة المسجلين في الجامعة وينضمون للاحكام والاجراءات التأديبية المنصوص عليها فيه .
- المادة ٣ - تعتبر الاعمال التالية مخالفات تأديبية تعرض الطالب الذي يرتكب ايا منها للعقوبات التأديبية المبينة في هذا النظام .
 - أ - الامتناع المدير عن حضور الدروس وعن الاعمال الجامعية الاخرى التي تقضي الانظمة بالمواظبة عليها ، وكل تخريف على هذا الامتناع .
 - ب - الغش او محاولة الغش في الامتحان ، والاخلال بنظام الامتحان او الهدوء الواجب توافره فيه .
 - ج - اي فعل يرتكبه الطالب في الجامعة ويكون ماسا بالشرف او الكرامة او الاخلاق او مخلا بمسيرة والسلوك او من شأنه الاساءة الى سمعة الجامعة او العاملين فيها ، وتنطبق هذه الفقرة على اي من الافعال المنصوص عليها فيها اذا ارتكبه الطالب خارج الجامعة في مناسبة تشارك فيها الجامعة او نشاط تقوم به .
 - د - اي تنظيم داخل الجامعة او المشاركة فيه من غير ترخيص سابق من السلطات المختصة في الجامعة ، والاشتراك في اي نشاط جماعي يخل بالقواعد التنظيمية في الجامعة .
 - هـ - استعمال مباني الجامعة لغبر الاغراض التي اعدت لها اودون اذن سابق .
 - و - لوزيع النشرات او اصدار جرد السد حائط بالكلمات او جمع التواقيع او التبرعات دون الحصول على ترخيص من السلطات المختصة في الجامعة او اساءة استعمال الترخيص الممنوح لممارسة الانشطة المذكورة .
 - ز - الاخلال بالنظام او الضبط الذي تقتضيه المحاضرات التي تلقى داخل الجامعة .
 - ح - اي اهانة او اساءة يوجهها الطالب لمضو هيئة التدريس او لاي من العاملين او للطلبة في الجامعة .
 - ط - اطلاق ممتلكات الجامعة المنقولة وغير المنقولة .
 - ي - مخالفة القواعد الآمرة او الناهية من قانون الجامعة او انظمتها او التعليمات الصادرة تنفيذا لها .
 - ك - التزوير في الوثائق الجامعية واستعمال الأوراق المزورة في اي اغراض جامعية .

المادة ٤ - تحدد العقوبات التأديبية التي يجوز فرضها على الطالب بما يلي :-

- أ - التنبيه .
- ب - اخراج الطالب من قاعة التدريس واستدعاء حرس الجامعة عند الضرورة لاختراجه .
- ج - حرمان الطالب من حضور بعض المحاضرات المساق الذي يخل بالنظام أثناء تدريس او حرمانه من جميع هذه المحاضرات .
- د - الحرمان لمدة محددة من الاستفادة من الخدمات التي يقدمها درفق او أكثر من المرافق الحامية التي ترتكب فيها المخالفة .
- هـ - الحرمان لمدة محددة من ممارسة نشاط او أكثر من الانشطة الطلابية التي يرتكب فيها المخالفة .
- و - الانذار بدرجاته الثلاث : الاول والمزدوج والثاني .
- ز - الغرامة بما لا يقل عن مئتي الشيء او الاشياء التي انتهك الطالب .
- ح - الغاء التسجيل لمساق او أكثر من مساقات الفصل الذي تقع فيه المخالفة .
- ط - الفصل المؤقت من الجامعة لمدة فصل دراسي او أكثر .
- ي - الفصل نهائيا من الجامعة .
- ك - الغاء قرار منع الشهادة اذا تبين ان هنالك عملية تزوير او احتيال في اجراءات منحها .

المادة ٥ - يجوز الجمع بين عقوبتين تأديبيتين او أكثر من العقوبات المنصوص عاها في هذا النظام .

المادة ٦ - تحفظ قرارات فرض العقوبات التأديبية في ملف الطالب لدى عمادة شؤون الطلبة ، وتبلغ اللجنة المختصة بفرض العقوبة القرار الى ولي امر الطالب وللجنة اوفدة ان وجدت .

المادة ٧ - اذا ضبط الطالب أثناء الامتحان او الاختبار متلبسا بالغش فترقع عليه العقوبات التالية عتمة :-

- أ - اعتباره راسبا في ذلك الامتحان او الاختبار :-
- ب - الغاء تسجيله في بقية المساقات المسجل لها في ذلك الفصل .
- ج - فصله من الجامعة لمدة فصل دراسي واحد . وهو الفصل التالي للفصل الذي ضبط فيه .

المادة ٨ - أ - يؤلف مجلس الكلية في الشهر الاول من كل عام جامعي ، ولادة سنة قابلة للتجديد لسنة اخرى او أكثر ، لجنة للتحقيق في المخالفات التي يرتكبها الطلبة داخل مباني الكلية وذلك من ثلاثة من اعضاء هيئة التدريس في الكلية . ويتولى العميد احوالة المخالفات الى هذه اللجنة للتحقيق فيها وتنسب العقوبة المناسبة .

ب - يؤلف عميد شؤون الطلبة ، في الشهر الاول من كل عام جامعي لمدة سنة قابلة للتجديد لسنة اخرى او أكثر ، لجنة للتحقيق في المخالفات التي يرتكبها الطلبة في حرم الجامعة خارج مباني الكليات ، وذلك من ثلاثة من اعضاء هيئة التدريس في الجامعة بعد التشاور مع العميد المختص ويتولى عميد شؤون الطلبة احوالة المخالفات الى هذه اللجنة للتحقيق فيها وتنسب العقوبة المناسبة لها .

المادة ٩ - يؤلف مجلس العمداء في مطلع العام الدراسي ولمدة سنة قابلة للتجديد لسنة واحدة اخرى او أكثر ، لجنة تأديب ، تتكون من عميد شؤون الطلبة مقررا وعميد الكلية التي يتبعها الطالب ، وثلاثة من اعضاء الهيئة التدريسية ومنهم مجلس العمداء ، وذلك للنظر في مخالفات الطلبة احوالة اليها من عميد شؤون الطلبة او من عمداء الكليات حسب مقتضى الحال .

المادة ١٠ - اذا انتهت المدة المحددة لأي لجنة من لجان التحقيق ولجنة التأديب تستمر في ممارسة صلاحياتها الى ان تشكل لجان جديدة وتحل محلها .

المادة ١١ - تكون جميع القرارات التأديبية نهائية ، باستثناء العقوبات المنصوص عليها في الفقرات (ط) و (ي) و (ك) من المادة (٤) من هذا النظام اذ يحق للطالب ان يستأنف القرار فيها لمجلس العمداء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ بليته القرار ، وللمجلس العمداء ان يصدق على العقوبة او يعدلها او يلغها .

المادة ١٢ - تحدد صلاحيات توقيع العقوبات التأديبية على الطلبة على النحو التالي :

أ - لعضو هيئة التدريس او مسن يدرس المساق ، حتى توقيع العقوبات المنصوص عليها في الفقرات (أ ، ب ، ج) من المادة (٤) من هذا النظام . شريطة ان لا يؤدي حرمان الطالب من المحاضرات او اخراجه منها في هذه الحالة الى نزعائه من - قبول الامتحان الا بقرار من العميد .

ب - للعميد حتى توقيع العقوبات المنصوص عليها في الفقرات من (أ - ج) من المادة (٤) من هذا النظام .

ج - للجنة التأديب حتى توقيع اي من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا النظام وفقاً لتنازعتها بالعقوبة المناسبة للمخالفة المعروضة عليها .

المادة ١٣ - لرئيس الجامعة ان يتولى اختصاصات لجنة التأديب في الجامعة المنصوص عليها في هذا النظام في حالة حدوث اضطراب او اختلال النظام في الجامعة يتسبب عنه عدم انتظام الدراسة فيها او وقوع حالة تهدد بذلك مما يستدعي البت السريع ويبلغ رئيس الجامعة قراره الذي يصدره في هذه الحالة الى مجلس العمداء .

المادة ١٤ - لا يعاقب الطالب على المخالفة الواحدة من أكثر من جهة تأديبية واحدة .

المادة ١٥ - يلغى (نظام تأديب الطلبة في الجامعة الاردنية) الصادر عن مجلس الجامعة واي تعليمات صادرة بمقتضاه

المادة ١٦ - يصدر رئيس الجامعة التعليمات التنفيذية اللازمة لتطبيق احكام هذا النظام .

١٩٧٩/٤/١

الحسن بن طلال

وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة	وزير السياحة والآثار	وزير الاعلام	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
احمد عبد الكريم الطراونة	غالب بركسات	عبدناب ابو عوده	مضر بدوران
وزير الاوقاف والشؤون	وزير الشؤون	وزير الانتشاء والتعمير ووزير	وزير
التموين	المسكن	المسكن	المسكن
مروان القاسم	كامل الشريف	مصام المجلوني	حسن ابراهيم
وزير الصناعة والحجارة	وزير الشؤون	وزير الشؤون	وزير
نجم الدين الدجاني	البلدية والقروية	البلدية والقروية	البلدية والقروية
وزير المواصلات ووزير التربية والتعليم	وزير الشؤون	وزير الشؤون	وزير
والتعليم بالوكالة	الزراعة	الزراعة	الزراعة
سميد التل	هكتا الساكت	هكتا الساكت	هكتا الساكت

الحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٨
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩

نظام لوحات المركبات

صادر بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (١٢٩) والمادة (١٣١) من قانون النقل على الطرق رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام لوحات المركبات لسنة ١٩٧٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية و

المادة ٢ - تقسم لوحات السيارات الى الفئات التالية :-

أ - ١ - لوحات سيارات القصور الملكية المخصصة لنقل الركاب بفضاء والاحرف والارقام سوداء مع عبارة (القصور الملكية) بالعربية والانجليزية .

٢ - لوحات سيارات القصور الملكية المخصصة لنقل الركاب بفضاء والاحرف والارقام سوداء مع عبارة (ق. م) بالعربية وعبارة (R. P.) بالانجليزية .

ب - لوحة سيارة رئيس مجلس الاعيان :- بفضاء والاحرف والارقام حمراء وتعمل عبارة مجلس الاعيان ورقم (١) بالعربية وعبارة (PAR) بالانجليزية .

ج - لوحة سيارة رئيس مجلس النواب :- بفضاء والاحرف والارقام حمراء وتعمل عبارة مجلس النواب ورقم (١) بالعربية وعبارة (PAR) بالانجليزية .

د - لوحة سيارة رئيس المجلس الوطني الاستشاري :- بفضاء والاحرف والارقام حمراء مع عبارة (المجلس الوطني الاستشاري) ورقم (١) بالعربية وعبارة (N. C. C.) بالانجليزية .

هـ - لوحات سيارات رئيس الوزراء والسوزاء :- بفضاء والاحرف والارقام حمراء مع كلمة (حكومة) بالعربية والانجليزية .

و - لوحات المركبات الحكومية وتشمل سيارات الوزارات والدوائر الحكومية والبلديات :- حمراء والاحرف والارقام بفضاء مع كلمة (الاردن) بالعربية والانجليزية .

ز - لوحات سيارات اعضاء السلك الدبلوماسي والتفصلي :- بفضاء وصفراء والاحرف والارقام سوداء مع عبارة (د. هـ) للهيئات الدبلوماسية و (هـ. ق) للهيئات التفصلية بالإضافة لكلمة (الاردن) بالعربية والانجليزية .

ح - لوحات سيارات المراسم :- بفضاء والاحرف والارقام حمراء مع كلمة (مراسم) بالرقم بالعربية ؛

ط - لوحات سيارات الضيافة :- بفضاء والاحرف والارقام سوداء ويثبت عليها العلم الاردني مع كلمة (ضيافة) والرقم بالعربية .

ي - لوحات المركبات الخصوصية : - بيضاء والاحرف والارقام سوداء مع كلمة (الاردن) بالعربية والانجليزية .

ك - لوحات المركبات العمومية : - خضراء والاحرف والارقام بيضاء مع كلمة (الاردن) بالعربية والانجليزية .

ل - لوحات السيارات السياحية : - خضراء والاحرف والارقام صفراء مع كلمة (الاردن) بالعربية والانجليزية .

م - لوحات سيارات الهيئات الدولية للهفافة من الرسوم الجمركية : - زرقاء والاحرف والارقام بيضاء مع كلمة (الاردن) بالعربية والانجليزية .

ن - لوحات مركبات الادخال المؤقت : - صفراء والاحرف والارقام سوداء مع كلمة (الاردن) بالعربية والانجليزية .

س - لوحات التجربة : - بيضاء والاحرف والارقام حمراء مع كلمة (تجربة) بالعربية والانجليزية .

ع - لوحات الدراجات النارية : - بيضاء والاحرف والارقام سوداء مع كلمة (الاردن) بالعربية والانجليزية .

المادة ٣ - أ - تصنع لوحات المركبات وما تحتويه من ارقام وكلمات بطريقة الضغط النافر .

ب - تكتب الارقام والكلمات على لوحات المركبات باللغتين العربية والانجليزية باستثناء الدراجات النارية فيكون الرقم في لوحاتها بالعربية فقط .

المادة ٤ - أ - تصنع لوحات المركبات على ثلاثة اشكال لتتناسب مع مختلف انواع المركبات على الوجه التالي :-

الشكل الاول - الطول (٤٣٥) ملمترا والعرض (١١٠) ملمترا .

الشكل الثاني - الطول (٣٤٠) ملمترا والعرض (١٦٠) ملمترا .

الشكل الثالث - الطول (٢٤٠) ملمترا والعرض (١٣٥) ملمترا .

ب - يجب ان تكون احجام الارقام على النحو التالي : -

٣٢×٧٢ ملمترا للارقام العربية في لوحات الشكين الاول والثاني .

٢٥×٤٠ ملمترا للارقام الانجليزية في لوحات الشكل الاول .

٣٠×٥٠ ملمترا للارقام الانجليزية في لوحات الشكل الثاني .

٢٠×٣٠ ملمترا للارقام العربية والانجليزية المخصصة للهيئات الدبلوماسية والقنصلية في لوحات الشكل الاول .

٣٠×٥٠ ملمترا للارقام العربية والانجليزية المخصصة للهيئات الدبلوماسية والقنصلية في لوحات الشكل الثاني .

٣٥×٥٥ ملمترا للارقام العربية في لوحات الشكل الثالث وللدراجات النارية .

ج - يجب ان تكون احجام الكلمات والاحرف على النحو التالي : -

٤٠×٩٠ ملمترا لكلمة (الاردن) بالعربية والانجليزية .

٣٥×٥٠ ملمترا لاحرف (د . هـ) و (ا . ب . ج . د . هـ) بالعربية والانجليزية .

٤٠×٩٠ ملمترا لكلمة (تجربة) بالعربية والانجليزية .

٤٠×٩٠ ملمترا لكلمات القصور الملكية / حكومة / ضيافة .

٤٠×٩٠ ملمترا لكلمات مجلس الاعيان / مجلس النواب .

٤٠×٩٠ ملمترا لاحرف IN.C.C/PAR بالانجليزية .

٤٠×١٣٥ ملمترا لعبارة (المجلس الوطني الاستشاري) وكلمة (مراسم) .

المادة ٥ - لرئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية اصدار التعليمات لتحديد ابعاد لوحات الارقام .

الحسن بن طلال

١٩٧٩/٣/٢٨

وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة احمد عبد الكريم الطراونه	وزير السياحة والاثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير التامين مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير المعمل عصام المجلوني	وزير الانتشاء والتمتع ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم
وزير المسئمة والتجارة نجم الدين المجاني	وزير الثقافة والفن الشريف فواز شرف	وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير الداخلية سلطان مرار
وزير المواصلات ووزير التربية والتعليم بالوكالة سميد التل	وزير الزراعة حكمت السكك	وزير الاشغال العامة ووزير النقل بالوكالة سميد بينو	وزير المياه محمد الدباس

نفي محمد بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٩

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٩

نظام موظفي مؤسسة سكة حديد العقبة

صادر بالاستناد الى المادة (١١) من قانون مؤسسة سكة حديد العقبة المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام موظفي مؤسسة سكة حديد العقبة لسنة ١٩٧٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها في ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

المؤسسة :	مؤسسة سكة حديد العقبة .
الوزير :	وزير النقل .
المجلس :	مجلس ادارة المؤسسة .
الرئيس :	رئيس مجلس ادارة المؤسسة .
المدير العام :	مدير عام المؤسسة .
الموظف :	كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في ملاك المؤسسة .
الملاك :	مجموع الوظائف المصنفة المقررة في الدرجات المنصوص عليها في هذا النظام .
اللجنة :	لجنة شؤون الموظفين المؤلفة بمقتضى هذا النظام .

المادة ٣ - أ - يقسم موظفو المؤسسة الذين تشملهم احكام هذا النظام الى :-

- ١ - موظفين مصنفين .
- ٢ - موظفين بعقود .

وتكون الدرجات في الملاك ورواتبها والزيادات السنوية كما يلي :-

الدرجة	ادنى مربوطها	اعلى مربوطها	الزيادة السنوية
الاولى	١٩١	٢٦٣	٨
الثانية	١٣٤	١٨٣٫٥	٥٠٠
الثالثة	٩٣	١٢٩	٤٥٠٠
الرابعة	٦٤	٨٨٫٥	٣٥٠٠
الخامسة	٤٥	٦٠	٢٥٠٠
السادسة	٣٥	٤٣	٢

ب- اذا بلغ الموظف اعلى مربوط الدرجة التي يشغلها ولم يرفع الى درجة اعلى لاي سبب من الاسباب فيمنح الزيادة السنوية المقررة لدرجته لمدة اقصاها خمس سنوات .

ج- يقرر المجلس عدد الوظائف في كل درجة من هذه الدرجات بناء على تنسيب المدير العام .

د- يصرف لكل موظف مكافأة تعادل راتب شهر مع العلاوات في كل سنة وتدفع في نهاية تلك السنة ولا تصرف هذه المكافأة عن المدة التي لا يتقاضى فيها الموظف راتباً لاي سبب من الاسباب .

المادة ٤ - يؤلف المجلس لجنة تسمى (لجنة شؤون الموظفين) من ثلاثة من كبار موظفي المؤسسة مهمتها التنسيب بتعيين الموظفين وترقيتهم وتعديل رواتبهم وتدريبهم واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم وانهاء خدمتهم والقيام باية مهام اخرى يجيها اليها المدير العام مما يدخل ضمن صلاحياته وفقاً لاحكام هذا النظام .

المادة ٥ - لا يعين أي شخص في احدى وظائف المؤسسة الا اذا كان :-

- أ - اردنياً
- ب - اكمل السابعة عشرة من عمره
- ج - لا تقا صحياً بقرار من المرجع الطبي الحكومي المختص وللرئيس ان يوافق على تعيين اي شخص غير لائق صحياً بموافقة وزير الصحة .
- د - حسن السلوك والسمعة .
- هـ - متمتعاً بحقوقه المدنية ولم يحكم عليه بجناية (باستثناء الجرائم السياسية) او بجنحة مخلة بالشرف .
- و - حائزاً على الشهادات والمؤهلات العلمية المطلوبة للوظيفة التي يراد ملؤها وتشترط شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها كحد ادنى للملاك .

المادة ٦ - أ - ١ - مع مراعاة الفقرة (ب) من هذه المادة يتم تعيين موظفي الدرجة الاولى والثانية وترقيتهم بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام .

٢ - يتم تعيين موظفي الدرجات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة وترقيتهم بقرار من المدير العام بناء على تنسيب اللجنة .

ب- لا يجوز تعيين اي موظف اي من الدرجتين الاولى والثانية او ان يرفع اليهما الا اذا كان حائزاً على شهادة جامعية .

المادة ٧ - لا يجوز تعيين اصحاب المؤهلات المبينة ادناه في الوظائف الدائمة بدرجات ورواتب تزيد على الدرجات والرواتب التالية :-

- أ - حامل شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها في ادنى مربوط الدرجة السادسة .
- ب- خريج المعاهد التي مدة الدراسة الكاملة فيها سنة واحدة بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها براتب السنة الثالثة من الدرجة السادسة .
- ج - خريج المعاهد التي مدة الدراسة الكاملة فيها سنتان بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها في ادنى مربوط الدرجة الخامسة .
- د - خريج المعاهد التي مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها براتب السنة الرابعة من الدرجة الخامسة .

٨ - خريج الجامعات والكليات العالية من حملة الشهادة الجامعية الاولى (ليسانس او بكالوريوس) في ادنى مربوط الدرجة الرابعة :

و - خريج الجامعات والكليات العالية الذي يحمل شهادة الدبلوم للدراسات العليا بعد حصوله على البكالوريوس او الليسانس براتب السنة الثالثة من الدرجة الرابعة.

ز - خريج كليات الهندسة الذي يحمل شهادة البكالوريوس والمسجل في نقابة المهندسين براتب السنة الثالثة من الدرجة الرابعة :

ح - خريج الجامعات والكليات العليا الذي يحمل شهادة الماجستير براتب السنة الخامسة من الدرجة الرابعة

ط - خريج كليات الهندسة بدرجة ماجستير والمسجل في نقابة المهندسين براتب السنة الاولى من الدرجة الثالثة.

ي - حامل شهادة الدكتوراة براتب السنة الخامسة من الدرجة الثالثة.

المادة ٨ - يجوز الاخذ بالخبرة العملية بعين الاعتبار في تحديد درجة او راتب المرشح للتعين في امة وظيفة في المؤسسة شريطة ان تكون تلك الخبرة مما يتطلبها العمل في المؤسسة وان تعتمد في ذلك التحديد الخبرة اللاحقة لاي مؤهل علمي سابق ايها افضل لمصلحة المرشح .

المادة ٩ - أ - عند تعيين موظف في المؤسسة لأول مرة يكون تحت التجربة لمدة سنة واحدة ويسمح مثبنا للقاء في الخدمة اعتبارا من تاريخ انتهاء مدة التجربة وذلك اذا لم يصدر قرار بانتهاء خدماته قبل ذلك.

ب - يجوز إنهاء خدمات الموظف خلال مدة التجربة بقرار من المرجح المختص بتعيينه ولايجوز له المطالبة بأي تعويض نتيجة لذلك كما لايجوز إعادة تعيينه في المؤسسة مرة اخرى .

ج - اذا اعيد الموظف الذي ترك الخدمة في المؤسسة قبل ان يكمل مدة التجربة فيوضع تحت التجربة من جديد كما يوضع تحت التجربة مجددا كل من امضى خارج المؤسسة مدة تزيد على الستين وتطوق عليه في هاتين الحالتين احكام الفقرة (ب) من هذه المادة.

المادة ١٠ - يستحق الموظف زيادته السنوية عند حلول ميادها اذ لم يصدر قرار بحجبها عنه.

المادة ١١ - للمجلس بناء على تنسيب المدير العام وتوصية من الرئيس المباشر ان يمنح الموظف الذي يدي جدارة من نوع خاص في عمله زيادة جدارة بالانضافة لزيادته السنوية.

المادة ١٢ - لايجوز رفيع موظف من درجة الى درجة اعلى منها الا اذا توفرت فيه الشروط التالية :-

أ - ان تكون مدة خدمته في المؤسسة اكثر من سنة واحدة .

ب - ان يكون راتبه الشهري راتب السنة الرابعة على الاقل من الدرجة التي يشغلها .

المادة ١٣ - عند النظر في الترقيات يؤخذ في الاعتبار كفائة الموظف واتجاهه وجدارته ومسؤولياته ومؤهلته العلمية واقدميته في الدرجة التي يشغلها.

المادة ١٤ - يجري اعداد التقارير السنوية عن عمل وسلوك جميع الموظفين من قبل مديري الدوائر التي يعملون فيها وذلك على النماذج المقررة.

المادة ١٥ - ينبه الموظف الذي رد عنه تقرير بدرجة (متوسط) الى مظاهر قصيره وينذر للموظف الذي رد عنه تقرير بدرجة ضعيف ويطلب من كل منهما تحسين عمله وتلافي قصيره واذا ورد عنه بعد ذلك تقرير بدرجة (ضعيف) فاللجنة ان توصي بانهاء خدماته في المؤسسة.

المادة ١٦ - للمدير العام ان ينقل اي موظف من مركز الى آخر او من وظيفة الى اخرى في المؤسسة.

المادة ١٧ - للمدير العام ان يكلف اي موظف بالقيام بأي عمل آخر بالاضافة الى عمله خلال الدوام الرسمي ولايتقاضى الموظف اية علاوات او مكافآت او اجور لقاء العمل الاضافي الذي كلف بالقيام به.

المادة ١٨ - تنظم شؤون الدوام في المؤسسة واجازات العاملين فيها بتعليمات يصدرها المدير العام .

المادة ١٩ - اذا اضطر الموظف للتغيب عن العمل يعلن مشروع فعليه ان يعلم رئيسه المباشر بذلك فوراً سواء شفويا او هاتفيا او برقيا او كتابيا قبل انقضاء يوم العمل التالي على تغيبه ، وان ثبت ذلك بتعبئة النموذج المقرر لهذه الغاية عند عودته للعمل.

المادة ٢٠ - أ - يعتبر الموظف فاقد لوظيفته اذا تغيب عن عمله دون سبب مشروع اكثر من خمسة عشر يوما خلال السنة الواحدة او اكثر من سبعة ايام متتالية .

ب - لا يستحق الموظف اية راتب او علاوات او مكافآت عن المدة التي يتغيب فيها عن عمله الرسمي دون سبب مشروع .

المادة ٢١ - يستحق الموظفون اجازات عادية عن كل سنة على الوجه التالي :-

المدير العام ٣٠ يوما

موظفو الدرجة الاولى ٣٠ يوما

والثانية ٣٠ يوما

موظفو الدرجتين ٢٦ يوما

الثالثة والرابعة ٢٢ يوما

موظفو الدرجتين ٢٢ يوما

الخامسة والسادسة ٢٢ يوما

المادة ٢٢ - تؤمن المؤسسة الرعاية الطبية لموظفيها وعائلاتهم وفقا للتعليمات التي يصورها المجلس بما في ذلك تحديد المبالغ التي يترتب اقتطاعها شهريا من رواتبهم مقابل تلك الرعاية .

المادة ٢٣ - أ - تؤدي للموظف عند نقله من مكان الى آخر اجور النقل وافراد أسرته ونقل امتعه من مركزا الى مركزا او وظيفته الى المركز الذي عين او نقل اليه وفقا للترتيب التالي :-

الدرجة سيارة الركوب سيارة شحن حمولة

الاولى والثانية كاملة او مقعد لكل فرد من افراد أسرته ١٥ طنا

ايها افضل له ١٠ أطنان

الثالثة حتى السادسة مقعد له ولكل فرد من افراد أسرته .

ب - تدفع اجور النقل المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفقا لتعريف اجور النقل المعمول به في الوزارات والدوائر الحكومية الاخرى .

المادة ٢٤ - للوزير وبتنسيب من المدير العام ان يمنح ايا من موظفي المؤسسة علاوة بدل تنقل على الا تزيد على عشرة مائة في الشهر وتدفع هذه العلاوة ضمن الشروط التالية :-

أ - ان لا يستعمل الموظف او تكون تحت تصرفه سيارة خاصة بالمؤسسة يستخدمها في تنقلاته .

ب - ان يوقف صرف الملاوة على المدة التي يتغيب فيها الموظف اذا زادت عن شهر واحد .

المادة ٢٥ - تصرف الاجور الكيلو مترية للموظف الذي يستعمل سيارته الخاصة في سفراته الرسمية خارج حدود مناطق البلديات التي يقع مركز عمله فيها وفقا للتعرفة المقررة لموظفي الحكومة ؟

المادة ٢٦ - يسمح للموظف عند سفره خارج المملكة بمهمة رسمية استعمال وسائل الانتقال والسفر وفقا لتب التالى :-

الدرجة	سيارة ركوب	بالطائرة	بالقطار	بالباخرة
المدير العام	كامله	اولى	اولى	اولى
اولى	كاملة	اولى	اولى	اولى
الثانية والثالثة	كاملة	سياحية	ثانية	ثانية
الرابعة والخامسة والسادسة	مقعد	سياحية	سياحية	سياحية

المادة ٢٧ - أ - اذا كلف او انتدب او استدعى اي موظف في المؤسسة لقيام بعمل رسمي في غير مركزه الرئيسي داخل المملكة تدفع له علاوات السفر المبنية اذناه عن كل ليلة يبيت فيها خارج ذلك المركز كما يسمح له باستعمال وسائل النقل وفقا للترتيب التالى :-

الدرجة	دينار	سيارة ركوب
المدير العام	١٥	كاملة
الاولى والثانية	١٢	كاملة
الثالثة والرابعة	١٠	مقعد
الخامسة والسادسة	٨	مقعد

ب - اذا زادت مدة التكليف او الاستدعاء عن ثلاثين يوما فيدفع للموظف (٥٠٪) فقط من العلاوات المبنية بالفقرة (أ) من هذه المادة وللمدة احدى لا تتجاوز (٣٠) يوما .
ج - اذا قامت المؤسسة بأأمين للنامة للموظف بحسب ٤٠٪ من العلاوة المذكورة .

المادة ٢٨ - اذا اوفد موظف في مهمة رسمية خارج المملكة فتدفع له علاوات السفر التالية عن كل ليلة يقضيها في الخارج دون تحديد لعدد الليالي وتشمل علاوات السفر جميع النفقات التي يتكبدها الموظف بما في ذلك اجور النقل الداخلي .

الدرجة	العلاوة بالدينار
المدير العام	٤٠
الاولى والثانية	٣٠
الثالثة والرابعة	٢٥
الخامسة والسادسة	٢٠

المادة ٢٩ - العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على الموظفين هي كما يلي :-

- التنبيه
- الانذار
- الحسم من الراتب بما لا يزيد عن ربعه في الشهر الواحد
- توقيف الزيادة السنوية

- تأخير الترفيع
- تنزيل الراتب في الدرجة .
- تنزيل الدرجة
- العزل

المادة ٣٠ - أ - تفرض العقوبات التأديبية المنصوص عليها في الفقرات (أ و ب و ج) من المادة (٢٩) من هذا النظام على موظفي المؤسسة بقرار من المدير العام بناء على تنسيب الرئيس المباشر للموظف ويستثنى من ذلك موظفو الدرجة الاولى .

ب - وتفرض العقوبات التأديبية المنصوص عليها في الفقرات (د ، هـ ، و ، ز ، ح) على موظفي المؤسسة بقرار من المجلس بناء على تنسيب اللجنة وتوصية المدير العام .

ج - تفرض العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة (٢٩) من هذا النظام على موظفي الدرجة الاولى بقرار من المجلس بناء على تنسيب المدير العام .

د - لا يجوز توقيع اكثر من عقوبة تأديبية واحدة على الموظف في اية مخالفة مسلكية .

المادة ٣١ - تنتهي خدمات الموظف بالعزل في الاحوال التالية :-

- اذا حكم عليه بجنابة او بجرم شأنه بالشرع او بالاداب العامة او بالحسب لمدة شهرين او اكثر ويسري قرار العزل في هذه الحالة من تاريخ اكتساب الحكم بالدرجة الفعلية .
- اذا ثبت ارتكابه ذنبا خطيرا او خطأ فادحا يضر بمصلحة المؤسسة .
- اذا نزلت درجته ثم ارتكب ذنبا يستوجب تنزيل درجته للمرة الثانية في غضون سنتين متتاليتين .
- يصدر قرار العزل من المرجح المختص بالتعيين .

المادة ٣٢ - يستحق الموظف الذي تنهي خدماته في المؤسسة لاي سبب من الاسباب ماعدا العزل او فقد الوظيفة مكافأة بمعدل راتب شهر عن كل سنة خدمة متواصلة وفي حالة قبول استقالة الموظف فيستحق هذه المكافأة اذا كان قد اتم خمس سنوات كاملة من خدمة المؤسسة .

المادة ٣٣ - في الحالات التي لم يرد عنها نص خاص في هذا النظام تطبق عليها احكام نظام الخدمة المدنية ونظام الانتقال والسفر المعمول بهما او اي تشريع اخر يقوم مقام اي منهما مع مراعاة مايلي لغايات تنفيذ احكام هذا النظام :-

أ - يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء اينما وردت في نظام الخدمة المدنية او اي تشريع اخر يحل محله .

ب - يمارس الرئيس صلاحيات الوزير اينما وردت في نظام الخدمة المدنية او اي تشريع اخر يحل محله ويجوز له تفويض صلاحياته للمدير العام ؟

ج - يمارس المدير العام صلاحيات وكيل الوزارة اينما وردت في نظام الخدمة المدنية او اي تشريع اخر يحل محله ويجوز له تفويض صلاحياته لاي موظف مختص في المؤسسة .

د - يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء المنصوص عليها في نظام الانتقال والسفر المعمول به كما يمارس الرئيس صلاحيات كل من الوزير المختص ووزير المالية المنصوص عليها في هذا النظام والرئيس تفويض صلاحياته للمدير العام :

المادة ٣٤ - أ - يعين الموظفون بعقود ضمن التخصصات المدرجة في موازنة المؤسسة على النحو التالي : -

١ - بقرار من المجلس بتسليم من المدير العام بناء على توصية اللجنة إذا كان راتب الوظيفة (١٠٠) مائة دينار شهرياً فأفوق .

٢ - بقرار من المدير العام بتسليم من اللجنة إذا كان راتب الوظيفة اقل من (١٠٠) مائة دينار شهرياً .

ب - تطبق على الموظفين بعقود احكام هذا النظام الى المدى الذي لا تتعارض فيه مع الشروط الواردة في عقود استخدامهم .

المادة ٣٥ - للمجلس بناء على تنسيب المدير العام اصدار اية تعليمات ضرورية لتنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٧٩/٣/١٨

محمد بن طلال

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام الخالدي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير التعاون والمؤسسات الاسلامية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون المقدسات الشريف كامل الشريف	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة لشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونة
وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف	وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير الصحة عبد الرؤوف الروابدة
وزير المواصلات سميد التسل	وزير الزراعة حكمت الساكت	وزير النقل علي مسحيات	وزير المالية محمد الدباس

نحس الحسن بن طلال نائب جلال الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٤/١

تأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٩

نظام معدل لنظام الموظفين في المؤسسة الاستهلاكية المدنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الموظفين في المؤسسة الاستهلاكية المدنية لسنة ١٩٧٩) ويقرأ مع للنظام رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧٩/١/١ .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٤) من النظام الاصيل وبسماض منه بالنص التالي : -

أ - تكون الدرجات في ملاك الموظفين ورواتبها والزيادات السنوية كما يلي : -

الدرجة	ادنى مربوطها بالدينار	اعلى مرتبة بالدينار	الزيادة السنوية بالدينار
الاولى	١٩١	٢٦٣	٨٠٠
الثانية	١٣٤	١٨٣٥	٥٥
الثالثة	٩٣	١٢٩	٤٥
الرابعة	٦٤	٨٨٥	٣٥
الخامسة	٤٥	٦٠	٢٥
السادسة	٣٥	٤٣	٢

الحسن بن طلال

١٩٧٩/٤/١

وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة احمد عبد الكريم الطراونة	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	وزير الشؤون الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير التعاون والمؤسسات الاسلامية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون المقدسات الشريف كامل الشريف	وزير معمل عصام المعجلوني	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة لشؤون الخارجية حسن ابراهيم
وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف	وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير الصحة عبد الرؤوف الروابدة
وزير المواصلات سميد التسل	وزير الزراعة حكمت الساكت	وزير النقل علي مسحيات	وزير المالية محمد الدباس

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة لاستثمارات رؤوس الاموال التي تم توقيعها بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية المانيا الاتحادية بشكلها التالي :-

اتفاقية

بين

المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية المانيا الاتحادية
حول التشجيع والحماية المتبادلة لاستثمارات رؤوس الاموال

ان المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية المانيا الاتحادية وغبة منها في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين وسعيًا الى خلق ظروف مناسبة لاستثمار رؤوس الاموال من قبل رعايا وشركات احدى الدولتين في اراضي الدولة الاخرى ، وادراكا منها بأن تشجيع استثمار رؤوس الاموال وحمايتها عن طريق الاتفاقيات من شأنه انماش المبادرات الاقتصادية الخاصة وزيادة رخاء الشعبين .
قد اتفقتا على ما يلي :-

المادة (١)

يقوم كل طرف من الطرفين المتعاقدين قدر الامكان بتشجيع استثمارات رؤوس الاموال لرعايا او شركات الطرف المتعاقد الآخر في اراضيه وبسماح بها وفقا لتشريعاته كما يسمح استثمارات رؤوس الاموال هذه في كل حالة معاملة عادلة ومنصفة .

المادة (٢)

١ - لن يخضع اي طرف من الطرفين المتعاقدين في اراضيه الاستثمارات التي يملكها او يسيطر عليها مواطنون او شركات تابعة للطرف المتعاقد الثاني لمعاملة اقل افضلية من المعاملة التي يمنحها لاستثمارات مواطنيه وشركاته او لاستثمارات مواطني وشركات دولة اخرى .

٢ - لن يخضع اي طرف من الطرفين المتعاقدين في اراضيه مواطني او شركات الطرف المتعاقد الاخر فيما يختص بنشاطهم المتعلق بالاستثمارات لمعاملة اقل افضلية من المعاملة التي يمنحها لمواطنيه او شركاته الخاصة او لمواطني او شركات اية دولة ثالثة .

المادة (٣)

١ - تتمتع استثمارات رؤوس الاموال التابعة لرعايا او شركات احد الطرفين المتعاقدين بالحماية التامة والامن في اراضي الطرف المتعاقد الاخر .

٢ - لا يسمح بمصادرة استثمارات رؤوس اموال رعايا او شركات احد الطرفين المتعاقدين في اراضي الطرف المتعاقد الاخر الا لما فيه مصلحة عامة ولقاء التعويض ، وينبغي ان يكون التعويض مطابقا لقيمة استثمارات رؤوس الاموال المصادرة وقابلًا للاستخدام بالفعل وقابلًا للتحويل دون عائق ، كما ينبغي تأديته فورا ، وينبغي ان يضمن في وقت المصادرة او سابقا لها تحديد التعويض ودفعه بطريقة ملائمة ، وينبغي ان يكون بالامكان فحص قانونية التأمين وقيمة التعويض بطريقة قانونية عادية .

٣ - يعامل الطرف المتعاقد رعايا وشركات الطرف المتعاقد الآخر الذين يعانون خسارة في استثمارات رؤوس الاموال نتيجة نشوب حرب او غيرها من النزاعات المسلحة او الثورات او الطوارئ العامة او الاضرار في اراضي الطرف المتعاقد الاول فيما يتعلق باعادة الملكية او المكافآت او التعويضات او غيرها من الاعتبارات المقابلة بصورة لا تختلف عن معاملته لرعاياه وشركاته وتكون هذه المدفوعات قابلة للتحويل دون عائق .

٤ - فيما يختص بالمسائل التي تنظمها هذه المادة فان رعايا او شركات احد الطرفين المتعاقدين يتمتعون في اراضي الطرف المتعاقد الآخر بمعاملة الدولة الاكثر افضلية .

المادة (٤)

يضمن كل طرف متعاقد لرعايا او شركات الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق باستثمارات رؤوس الاموال تحويلا حراً لرأس المال والربح وإيراد المصنفة في حالة وجودها .

المادة (٥)

اذا قدم احد الطرفين المتعاقدين مدفوعات لرعاياه او شركاته بناء على ضمان لاستثمارات رؤوس الاموال في اراضي الطرف المتعاقد الآخر ، فان هذا الطرف المتعاقد الآخر يعترف بانتقال كل حقوق ومطالب هؤلاء الرعايا وتلك الشركات الى الطرف المتعاقد المذكور اولا ، وذلك اما بحكم اصدار قانون او بناء على معاملة قانونية ، كما يعترف الطرف المتعاقد الآخر بتبعية كل هذه الحقوق والمطالب للطرف المتعاقد المذكور اولا والتي يخضع للطرف المتعاقد المذكور اولا بممارستها على نفس نمط سلفه القانوني . ولا يتم المس بتقوى الطرف المتعاقد المذكور اولا والوارده في المادة ١١ . كما تطبق الفقرتان ٣ و ٢ من المادة ٣ وكذلك المادة ٤ فيما يخص تحويل المدفوعات المستحقة للطرف المضيء بناء على الانتقال المذكور لما بعد اجراء التغييرات الضرورية .

المادة (٦)

١ - في حالة عدم توصل المعنيين بالامر الى اتفاق آخر مقبول من الجهات المختصة للطرف المتعاقد الذي توجد استثمارات رؤوس الاموال في منطقة اراضيه فان التحويلات تتم حسب الفقرتين ٣ و ٢ من المادة ٣ او المادة ٤ او المادة ٥ وذلك بدون تأخير وحسب السعر المعمول به في المعاملات السارية يوم اجراء التحويل .

٢ - ينبغي على سعر التحويل ان يتماشى مع الاحكام السارية لصندوق النقد الدولي ويعتمد هذا السعر عند الاختلاف على اسعار التحويل التي يأخذ بها صندوق النقد الدولي في فترة الدفع بالنسبة لتحويل حقوق السحب الخاصة في عملات الدول المعنية .

المادة (٧)

١ - اذا ما نتج عن تشريع احد الطرفين المتعاقدين او عن الالتزامات الدولية القائمة حاليا الى جانب هذه الاتفاقية او تلك التي تنشأ في المستقبل تنظيم عام او خاص يحصل بموجبه استثمارات رؤوس الاموال لرعايا او شركات الطرف المتعاقد الاخر على معاملة افضل من تلك التي تأتي بها هذه الاتفاقية كانت الاممية لهذا التنظيم على هذه المعاهدة ، اذا كانت المعاملة افضل .

٢ - على كل طرف من الطرفين المتعاقدين ان يراعي أياً من تعهداته الاخرى للمبرمة بخدوص استثمارات رؤوس الاموال لرعايا او شركات الطرف الاخر المتعاقد في اراضيه .

المادة (٨)

- ١ - تشمل عبارة « استثمارات رؤوس الاموال » كل اصناف الممتلكات وذلك على وجه الخصوص وبدون حصر .
- أ - الممتلكات المنقولة وغير المنقولة (العقارية) بالإضافة الى غير ذلك من الحقوق العينية ، مثل الرهونات العقارية وحقوق الحيز والانفعا بالربع وما شابه ذلك .
- ب - حقوق المساهمة في الشركات وغير ذلك من اشكال المساهمة .
- ج - الديون التقديرية او الديون الناشئة عن مكافآت ذات قيمة اقتصادية .
- د - حقوق التأليف والملكية الصناعية والاساليب الفنية والاسماء التجارية والنوايا الحسنة .
- هـ - الامتيازات الممنوحة حسب القانون العام بما في ذلك الامتيازات الخاصة بالتقيب والاستخراج والاستغلال للموارد الطبيعية .
- ولا يؤثر تغيير الطريقة (الشكل) التي تستثمر بها الممتلكات في تصنيفها كأستثمارات لرؤوس الاموال .

٢ - تعني كلمة « فوائد » المبالغ التي يدرها استثمار رأسمالي خلال مدة محدودة كبيع او فائدة .

٣ - تعني كلمة « رعايا » :

- أ - بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية الالمان حسب - القانون الاساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية .
- ب - وبالنسبة للمملكة الاردنية الهاشمية الرعايا الاردنيين .

١ - تعني كلمة « شركات » :

- أ - بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية - كل شخصية قانونية وكل شركة تجارية او شركة او جمعية اخرى تتمتع بالشخصية القانونية اولا ويقع مقرها في اراضي جمهورية ألمانيا الاتحادية ويكون وجودها شرعيا حسب القانون بغض النظر عما اذا كانت مسؤولة شركاء هذه الشركات او المساهمين فيها او الاعضاء محدودة او غير محدودة او اذا كان لنشاطها هدف الربح ام لا .
- ب - بالنسبة للمملكة الاردنية الهاشمية كل شخصية قانونية او شركة تجارية او شركة او جمعية اخرى تتمتع بالشخصية القانونية اولا ويقع مقرها في اراضي المملكة الاردنية الهاشمية ويكون وجودها شرعيا حسب القوانين ، بغض النظر عما اذا كانت مسؤولة شركاء هذه الشركات او المساهمين فيها او الاعضاء محدودة او غير محدودة ، وعما اذا كان لنشاطها هدف الربح ام لا .

المادة (٩)

تسري هذه المعاهدة كذلك على استثمارات رؤوس الاموال لرعايا وشركات احد الطرفين المتعاقدين التي تمت في اراضي الطرف المتعاقد الآخر وبشكل يتماشى مع تشريعاته قبل دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ ،

المادة (١٠)

- ١ - تسري المنازعات المتعلقة بتفسير المعاهدة وتطبيقها اذا ما امكن عن طريق حكومي الطرفين المتعاقدين .
- ٢ - واذا ما تعذر تسوية نزاع ما بهذه الطريقة تم طرحه بناء على طلب احد الطرفين المتعاقدين امام هيئة التحكيم .

٣ - تشكل هيئة التحكيم للنظر في كل حالة على حدى ويقوم كل طرف متعاقد بتعيين عضو ثم يتفق هذان العضوان على شخص من بلد ثالث لكي يكون رئيسا تعينه حكومتا الطرفين المتعاقدين ويتم تعيين العضوين قبل انقضاء شهرين من الرئيس قبل انقضاء ثلاثة اشهر على اعلام احد الطرفين للطرف الآخر عن رغبته في عرض النزاع امام هيئة تحكيم .

٤ - واذا لم يتم التقيد بالمواعيد المذكورة في الفقرة ٣ فانه يحق لأي من الطرفين المتعاقدين نظرا لعدم وجود اتفاق آخر ان يدعو رئيس محكمة العدل الدولية للقيام باجراء التعيينات اللازمة وفي حالة كون رئيس المحكمة من مواطني احد الطرفين المتعاقدين او في حالة وجود عائق آخر فان على نائب الرئيس ان يقوم بالتعيينات اللازمة ، واذا كان نائب الرئيس ايضا يحمل جنسية احد الطرفين المتعاقدين او في حالة وجود عائق آخر لديه فانه يتوجب على عضو المحكمة الذي يليه في المرتبة والذي لا يحمل جنسية احد الطرفين المتعاقدين ان يقوم بالتعيينات اللازمة .

٥ - تقرر هيئة التحكيم احكامها باغلبية الاصوات وتكون احكامها ملزمة ويتحمل كل من الطرفين المتعاقدين نفقات عضوه ونفقات ممثله في الدعوة المعروضة امام هيئة التحكيم ويتحمل الطرفان المتعاقدان بالتساوي نفقات الرئيس والمصاريف الاخرى ، ويحق للمحكمة ان تتوصل الى تسوية اخرى بخصوص النفقات وفيما عدى ذلك تقوم هيئة التحكيم بوضع الاجراءات الخاصة بها نفسها .

المادة (١١)

تبقى احكام هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى في حالة قيام نزاع بين الطرفين المتعاقدين وذلك بدون الاخلال بحق القيام بالاجراءات المؤقتة المسموح بها ضمن نطاق القواعد العامة للقانون الدولي ، وتصبح مثل هذه الاجراءات متعينة في موعد انقضاء الانتهاء الفعلي للنزاع وذلك بغض النظر عما اذا كانت العلاقات الدبلوماسية قد اعيدت ام لا .

المادة (١٢)

تسري هذه الاتفاقية - باستثناء احكام الفقرة ٧ من البروتوكول والمتعلقة بالنزاع - كذلك على ولاية براين والم تصدر حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية تصريحا مخالفا لذلك الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذه الاتفاقية .

المادة (١٣)

- ١ - تتطلب هذه المعاهدة التصديق عليها ويجب ان يتم تبادل التصديق في اسرع وقت ممكن في عمان .
- ٢ - تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد انقضاء شهر على تبادل وثائق التصديق وتبقى سارية المفعول لمدة عشر سنوات ثم تجدد لمدة غير محدودة ما لم يقم احد الطرفين المتعاقدين بانهاء العمل بالمعاهدة كتابيا قبل سنة من انتهاء سريانها ويمكن بعد انقضاء عشر سنوات انتهاء العمل بها في اي وقت على اساس ان يعطي احد الطرفين الطرف الآخر اشعارا بذلك قبل سنة من انتهائها .
- ٣ - وتسري على استثمارات رؤوس الاموال القائمة قبل انتهاء العمل بهذه الاتفاقية المواد (١) الى (١٢) لمدة عشرين سنة اخرى ابتداء من يوم انتهاء العمل بهذه المعاهدة .
- حررت في بون بتاريخ ١٥ تموز ١٩٧٤
- من نسختين أصليتين كل منهما بالألمانية والإنجليزية ، ويكون لكل نص نفس الحجية .

عن
جمهورية ألمانيا الاتحادية

عن
المملكة الأردنية الهاشمية

بروتوكول

توصل المفوضون الموقعون ادناه لدى التوقيع على هذه المعاهدة الخاصة بالتشجيع والحماية المتبادلة لاستثمارات رؤوس الاموال بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بالإضافة الى ذلك الاتفاق التالى الذي يعتبر جزءا من المعاهدة .

١ - خاص بالمادة (١)

أ - يمكن لكل من الطرفين المتعاقدين ان يقررا وفقا لقوانينها والاحكام القائمة عليها وبمراعاة خطوطها العامة ومشاريعها المنشورة عما اذا كانا سيمتحن الاذن اللازم ام لا . وتتمتع استثمارات رؤوس الاموال بالحماية التامة لهذه المعاهدة بعد منح هذا الاذن .

ب - تعنى عبارة « استثمارات رؤوس الاموال » بالنسبة لاستثمارات رؤوس الاموال في اراضي المملكة الاردنية الهاشمية وفقا لهذه المعاهدة كل استثمارات رؤوس الاموال في المشاريع التي تصفها السلطات المختصة للمملكة الاردنية الهاشمية في وثيقة الاذن « مشروعا اقتصاديا » او « مشروعا اقتصاديا مسموحا به » .

٢ - خاص بالمادة (٢)

أ - يقصا بعبارة « نشاطهم » الواردة في الفقرة ٢ من المادة ٢ على وجه خاص ولكن دون حصر الاعمال الادارية واستخدام استثمارات رؤوس الاموال واستعمالها والاستفادة منها ، وتكون المعاملة وفقا للفقرة ٢ من المادة ٢ اقل امتيازاً بصورة خاصة كالتالى : -

تقييد الحصول على المواد الاولية والمواد المساعدة والطاقة والوقود وكذلك وسائل الانتاج والتشغيل من جميع الانواع واعاقه تسيير المنتجات في الداخل والخارج وغيرها من الاجراءات ذات النتائج المماثلة ، ولا تعتبر الاجراءات التي تتخذ لدواعي الامن العام والنظام وصحة المواطنين او الاخلاق اقل امتيازاً في المعاملة وفقا للمادة (٢) .

ب - لا تطبق الفقرة ٢ من المادة ٢ على الدخول والاقامة ومزاولة العمل كمتخدم .

٣ - خاص بالمادة (٣)

تسري احكام المادة (٣) فقرة (٢) كذلك على تحويل استثمارات رؤوس الاموال الى الملكية العامة او اخضاعها للمراقبة العامة وغير ذلك من التدخلات المشابهة من طرف السلطات العامة ، ويقصد بنزع الملكية او تقييد حق الملكية الذي يشكل لوحده او مع حقوق اخرى استثماراً لرؤوس الاموال .

٤ - بخصوص المادة (٤)

يعتبر في حكم « النصفية » كما هو وارد في المادة (٤) كل بيع يتم بقصد التخلي عن استثمارات رؤوس الاموال بشكل كامل او جزئي .

٥ - بخصوص المادة (٦)

يعتبر التحويل منجزاً بدون تأخير « كما هو وارد في الفقرة (١) من المادة (٦) اذا تم خلال المدة الضرورية حسب المادة لاتمام اجراءات التحويل ، وتبديء المدة من يوم تقديم الطلب المعني ، ولا يسمح في اي حال من الاحوال بان تتجاوز المدة الشهرين .

ويتم تغيير الجملة الثانية في الفقرة (٢) من المادة (٦) اذا لم يتم صندوق النقد الدولي في فترة متأخرة بتحويل العملات بناء على قاعدة حقوق السحب الخاصة .

٦ - بخصوص المادة (٨)

أ - يتمتع ريع استثمارات رؤوس الاموال ، وفي حالة اعادة الاستثمار ، الربح الذي يحق له بنفس الحماية التي يتمتع بها الاستثمار الاصيل .

ب - يعتبر دون الاخلال بآية طريقة اخرى لتحديد الجنسية ، كل شخص كما عرفت الفقرة (٣) من المادة (٨) يعمل جواز سفر وطني صادر عن الجهات المختصة لأحد الطرفين المتعاقدين من رعايا ذلك الطرف .

٧ - عند نقل البضائع والاشخاص المتعلقة باستثمارات رؤوس الاموال فان الطرفين المتعاقدين لن يتقوما باستبعاد او اعاقه شركات النقل التابعة للطرف الآخر ، وسيقومان باصدار التصاريح اللازمة ، لقيام بهذه التقليلات ويدرج تحت ذلك ما يأتي : -

أ - البضائع المخصصة مباشرة للاستثمار المقصود بهذه المعاهدة او تلك الموجودة في اراضي احد الطرفين المتعاقدين او طرف ثالث ، ويتم اكتسابها من قبل او لحساب مؤسسة توجد بها اموال مستثمرة حسب ما هو مقصود بهذه الاتفاقية .

ب - الاشخاص المسافرون لأمر يتعلق بالقيام باستثمارات رؤوس الاموال .

حررت في بون بتاريخ ١٥ تموز ١٩٧٤

من نسختين أصليتين كل منهما بالالمانية والانجليزية ، ويكون لكل نص نفس الحجية .

عن
جمهورية ألمانيا الاتحادية

عن
المملكة الاردنية الهاشمية

مكتب ولي عهد
المملكة الاردنية الهاشمية

بون في ١٥ تموز ١٩٧٤
يا صاحب السعادة ،

عزماً على تسهيل وتشجيع القيام باستثمارات رؤوس الاموال لرعايا الالمان او الشركات الالمانية في الاردن وتطويرها ، فان المملكة الاردنية الهاشمية تمنح الرعايا الالمان الذين يزورون الاردن او يقيمون فيه ارتباطاً باستثمارات رؤوس الاموال لرعايا الالمان او الشركات الالمانية ويعملون كمتخدمين هناك الرخص اللازمة ، ما لم تعترض ذلك اسباب متعلقة بالنظام العام والامن او الصحة العامة والناحية الاخلاقية .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق احترامي

(توقيع)

سعادة

وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية

السيد هازر - ديريش جنشسر

وزير خارجية
جمهورية ألمانيا الاتحادية
بون في ١٥ تموز ١٩٧٤
باصحاب السمو الملكي،

يشرفني ان اصدق على استلامي لرسالتكم المؤرخة اليوم والتي لها المحتوى الآتي:-

« عزمنا على تسهيل وتشجيع القيام باستثمارات رؤوس الاموال للرعايا الالمان او الشركات الالمانية في الاردن وتطويرها ، فان المملكة الاردنية الهاشمية تمنح الرعايا الالمان الذين يزورون الاردن او يقيمون فيه ارتباطا باستثمارات رؤوس الاموال للرعايا الالمان او الشركات الالمانية ويعملون كستخدمين هناك الرخص اللازمة ، مالم تعترض ذلك اسباب متعلقة بالنظام العام والامن او الصحة العامة والناحية الاخلاقية.

وتفضلوا باصحاب السمو الملكي بقبول فائق احترامي

(توقيع)

صاحب السمو الملكي
الحسن بن طلال
ولي عهد المملكة الاردنية الهاشمية

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية العمل الثنائية التي تم التوصل اليها مع حكومة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وملحقاتها ١ و ٢ ومحضر الاجتماعات بشأن تبادل الايدي العاملة بشكلها التالي:-

اتفاقية اليد العاملة الفنية

بين

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية و المملكة الاردنية الهاشمية

ان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والمملكة الاردنية الهاشمية توثقا لروابط الاخوة القائمة بينهما ورغبة منها في تنظيم انتقال واستخدام اليد العاملة الفنية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية قد التفتتا على مايلي:-

المادة الاولى

في حالة عدم توفر اليد العاملة الفنية لسد احتياجات البلاد تتخذ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الاجراءات التي تراها لاستخدام اليد العاملة الفنية الاردنية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على ان يقوم الطرفان بتبادل المعلومات لسد احتياجات الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وامكانيات المملكة الاردنية من اليد العاملة الفنية.

المادة الثانية

توجه الجهات الليبية المختصة الى سلطات المملكة الاردنية الهاشمية المختصة عروض الاستخدام المقدمة اليها من طرف المنشآت او المؤسسات في الجماهيرية وتعمل السلطات الاردنية على الاستجابة لهذه الطلبات في حدود الامكانيات الفنية المتوفرة لديها .

المادة الثالثة

تحدد في الملحق رقم (١) لهذه الاتفاقية طريقة تقديم عروض الاستخدام وكيفية اختيار اليد العاملة الفنية والاستجابة لهذه العروض وكذلك الاجراءات الاخرى اللازمة لتطبيق هذه الاتفاقية الفنية.

المادة الرابعة

تحدد ظروف وشروط استخدام العامل الاردني في الجماهيرية بمقد عمل فردي بينه وبين المنشأة او المؤسسة وفقا للنموذج الملحق رقم (٢) لهذه الاتفاقية وتوضح في هذا المقدم شروط العمل الاساسية من واجبات وحقوق خاصة للمنشأة او المؤسسة والعامل :

المادة الخامسة

تتحمل المنشأة او المؤسسة اجرة سفر العامل من الاردن الى مكان العمل في الجماهيرية واعادته الى بلاده بعد انتهاء عقد عمله باستثناء حالة استقالته او ارتكابه خطأ يستوجب فصله عنها وعندئذ يتحمل العامل او حكومة الاردن مصاريف العودة .

المادة السادسة

يتمتع العمال الاردنيون العاملون في ليبيا بموجب هذه الاتفاقية وملحقاتها او الذين دخلوها للعمل قبل ابرام هذه الاتفاقية بنفس المعاملة والمزايا التي يتمتع بها العمال الليبيون طبقا للقانون ولهم ما للليبيين من حقوق وما عليهم من واجبات وفق القوانين الليبية كما لهم ان يعاملوا معاملة لا تقل عن معاملة رعايا الدول الاخرى.

وفيما يتعلق بالضمان الاجتماعي بصفة خاصة يتمتع عمال الاردن في الجماهيرية بنفس المزايا والحقوق الممنوحة للعمال الليبيين على ان يتم فيما بعد ابرام اتفاقية خاصة بين الطرفين في هذا الشأن.

المادة السابعة

في حالة حدوث نزاع بين المنشأة او المؤسسة والعمال تقدم الشكاوى الى السلطات المختصة بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية طبقا للاجراءات القانونية المتبعة وذلك لتيسير الوصول الى تسوية النزاع وديا واذا تعذر الوصول الى حل ودي يحال النزاع الى الجهات القضائية المختصة طبقا للقانون .

المادة الثامنة

في حالة فسخ العقد لسبب غير الاستقالة او الفصل نتيجة خطأ يستوجب فصل العامل قانونيا ، يجوز للعمال بمساعدة السلطات المختصة الحصول على عمل اخر بنفس الشروط ونفس مهنته اذا ما توفر ذلك والا يتم ارجاعه الى بلد على نفقة المنشأة او المؤسسة بعد ان يعطى جميع استحقاقاته القانونية من مكافأة الى تعويض . . . الخ.

المادة التاسعة

يحق للعمال ان يرسل الى الاردن ما يدره من دخله طبقا للتشريعات والنظم المالية المعمورة.

المادة العاشرة

تؤلف لجنة مشتركة تكون مهمتها :-

- ١ () تنميط تنفيذ الاتفاقية العمالية وملحقاتها واتخاذ التدابير الضرورية في هذا الشأن .
- ٢ () اقتراح مراجعة الاتفاقية الحالية وملحقاتها عند الضرورة .
- ٣ () تسوية جميع الصعوبات التي قد تحدث بشأن تطبيق هذه الاتفاقية وملحقاتها ، والتي تعرض عليها من احد الطرفين وتبت اللجنة في الموضوع خلال ثلاثة اشهر من تاريخ عرضها عليها .

يتم تعيين اعضاء هذه اللجنة من الطرفين وتعد اجتماعاتها بطلب احد الطرفين حسب الشروط وفي المواعيد والمكان التي يحددها هذان الاخيران باتفاق بينهما .

المادة الحادية عشر

يعمل بهذه الاتفاقية بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ التصديق عليها طبقا للاجراءات القانونية المعمول بها في كلا البلدين وتبقى سارية المفعول لمدة (٤) سنوات تجدد تلقائيا ما لم يطلب احد الطرفين للمتعاقدين كتابيا الغائها او تعديلها وذلك قبل انقضاء ستة اشهر من تاريخ انتهاء اجلاها .

حررت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين باللغة العربية.

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية «

فوزي قدور

« عن المملكة الاردنية الهاشمية »

فايز لطفي

الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية

امانة الخدمة العامة

محضر الاجتماعات الخاص بعقد اتفاقية العمل الثنائية

يــــيــــن

المملكة الاردنية الهاشمية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

استكمالاً للاتصالات التي جرت بين البلدين الشقيقين من اجل عقد اتفاقية عمل ثنائية بشأن تنظيم عملية انتقال واستخدام الايدي العاملة الاردنية في الجماهيرية الليبية فقد تم في طرابلس خلال الفترة الواقعة ما بين ٤ - ١٩٧٩/٣/٧ م عقد عدة اجتماعات اشترك فيها عن الجانب الاردني ١ خوة :-

- ١ - فايز لطفي المستشار القانوني .
 - ٢ - منصور العتوم مدير دائرة الاستخدام .
 - ٣ - محمد عمر الحليدي رئيس قسم العلاقات الصناعية من وزارة العمل الاردنية .
- وعن الجانب الليبي الاخوة :

- ١ - فوزي عامر قدور مدير عام ادارة القوى العاملة ،
 - ٢ - سالم ابو شوفة مدير عام ادارة التدريب المهني .
 - ٣ - ارحوم سرير المستشار القانوني لادارة الهجرة والجوازات والجنسية .
 - ٤ - محمد عاشور سلامة مدير مكتب السجل والتفتيش في الامانة العامة للضمان الاجتماعي .
- وانطلاقاً من روح التعاون الوثيق والتنسيق والتفاهم بين الجانبين ، ورغبة منهما في تنظيم انتقال واستخدام الايدي العاملة لما فيه خير ومصالحه البلدين الشقيقين فقد تم التوصل الى مايلي :-

١ - اتفاقية العمل :-

تم اعداد مشروع اتفاقية عمل ثنائية وملحقاتها « ١ ، ٢ » بصيغة نهائية تمهيدا لرفعها للجهات المختصة في كل من البلدين لاستكمال اجراءات التوقيع عليها وتصديقها وفقا للاجراءات القانونية :

٢ - للملحقون العماليون :-

تم الاتفاق على تعيين ملحق عمالي في كل من البلدين للتسيق والتعاون فيما يتعلق بتطبيق اتفاقية العمل المذكورة .

٣ - الضمان الاجتماعي :-

نص مشروع الاتفاقية على مبدأ ههول العمال الاردنيين في الجماهيرية بنفس الحقوق والمزايا الممنوحة للعمال الليبيين في مجال الضمان الاجتماعي ، كما ابدى الجانب الليبي تجاهوبا لمبدأ تحويل نسب الاستقطاعات المتعلقة بالمعجز والشبطوخة والوقاة الى مؤسسة الضمان الاجتماعي الاردنية في اطار اتفاقية ثنائية تبرم بين مؤسسة الضمان الاجتماعي الليبي ومؤسسة الضمان الاردنية .

٤ - التدريب المهني :-

بالنسبة لموضوع التدريب المهني فقد ابدى الجانبان استعدادهما الكامل للتعاون في هذا المجال وضمن الامكانيات المتاحة في البلدين على ان يشمل مجال التعاون تلبية احتياجات الجانب العربي الليبي التالية :

أ - تزويد مراكز التدريب المهني الليبية بمدرسين اردنيين من ذوي الكفاءات للعمل بهذه المراكز وفق الكشف المرفق .

ب - تدب الخبراء الاردنيين لاعداد المدربين الليبيين في مجال التدريب المهني .

ج - اعداد مدرسين ليبيين في مراكز التدريب المهني الاردنية وفي المقابل يتولى الجانب العربي الليبي امكانية قبول اعداد معينة من الطلاب الاردنيين في مراكز التدريب المهني في الجماهيرية الليبية .

د - امكانية مساهمة ودعم الجهات الليبية بمشاريع التدريب المهني الاردنية في ظل اطار التعاون الذي سيتم الاتفاق عليه بعد تبادل المعلومات بالخصوص وفي ختام المباحثات وجه الوفد الاردني دعوة للاستاذ/عنه عبد الله المبروك امين اللجنة الشعبية العامة للخدمة العامة في الجماهيرية باسم الاستاذ عصام المجلوني وزير العمل الاردني لزيارة الاردن واستكمال اجراءات التوقيع على هذه الاتفاقية .

« فوزى عامر قدور »

« فائز لطفي »

عن الجانب العربي الليبي

عن الجانب العربي الاردني

حرر في طرابلس بتاريخ ١٩٧٩/٣/٦

المرفقات :-

١ - مشروع اتفاقية تنظيم انتقال واستخدام الابدى العاملة .

٢ - الملحق رقم ١ « المتعلق باجراءات تطبيق الاتفاقية .

٣ - الملحق رقم ٢ « نموذج عقد عمل فردى .

٤ - كشف باحتياجات الجماهيرية من المدربين .

تنظيم عملية انتقال واستخدام العمال الاردنيين
العمل بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

المادة الاولى

يكون التعاقد بين المنشآت والمؤسسات في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والعمال وفقا للاجراءات المنصوص عليها في هذا الملحق .

المادة الثانية

تقوم الجهات المختصة بتعيين ملحق عمال في الاردن مهمته تنقي عروض الاستخدام من الجهات الليبية واحالتها على السلطات الاردنية المختصة واختيار المستخدمين وتنظيم اجراءات سفرهم بالتعاون مع سلطات الاردن المختصة وفقا للشروط المبينة في هذا الملحق ،

كما تقوم السلطات الاردنية بتعيين ملحق عمالي بالجماهيرية مهمته التنسيق والتعاون بين الطرفين ويكون لكل من الملحقين حق الاتصال المباشر بالجهات المختصة فيما يتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية .

المادة الثالثة

عند الحاجة لاستخدام اليد العاملة الاردنية تقوم امانة الخدمة العامة بالجماهيرية باحالة عروض الاستخدام الى الملحق العمالي الليبي وتحدد في هذه العروض جميع شروط وظروف العمل المقترحة من المنشأة او المؤسسة للعمل بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية :

المادة الرابعة

تقوم المنشأة او المؤسسة بالجماهيرية بتزويد امانة الخدمة العامة بتفويض كتابي يعطي بموجبه الملحق العمالي في الاردن حق اختيار المستخدمين المطلوبين نيابة عنه بالتعاون مع السلطات الاردنية المختصة ويرفق مع هذا التفويض العدد اللازم من عقود العمل الفردية وفقا للنموذج الوارد بالملحق رقم (٢) للاتفاقية موقعا من قبله :

المادة الخامسة

يمكن لمندوب المنشأة او المؤسسة اذا قدم بنفسه الى الاردن ان يقوم باختيار العمال المطلوبين والتعاقد معهم وترتيب اجراءات سفرهم ، وذلك عن طريق الملحق العمالي المشار اليه بمساعدة السلطات المختصة في الاردن :

المادة السادسة

يقوم الملحق العمالي باحالة الامروض التي ترد اليه من الجهات المختصة في الجماهيرية الى السلطات الاردنية مرتقا بها جميع البيانات الكافية عن شروط العمل المعروض وله الاتصال بالجهات المختصة بالعمل مباشرة فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا الملحق :

المادة السابعة

فور تلقي وزارة العمل الاردنية عروض الاستخدام المشار اليها في المادة السابقة تقوم حسب الامكانيات المتوفرة لديها بتقديم قائمة باسماء المستخدمين المطلوبين ليكونوا مؤهلين للعمل الذي يتطلبهم وتشمل هذه القائمة ما يلي :-
أ - ان يحمل العامل شهادة دراسية مهنية او شهادة خبرة معتمدة من السلطات المختصة في المملكة الاردنية .

- ب - ان يكون لدى العامل شهادة طبية صادرة او معتمدة من السلطات المختصة في الاردن وثبت خلوه من الامراض المعدية او السارية ولياقته الصحية للعمل .
- ج - الا تقل سن العامل وقت بدء العمل عن عشرين سنة .
- د - أن يحمل العامل شهادة خلوه من السوابق ممنوحة من السلطات المختصة في الاردن .

المادة الثامنة

في حالة عدم توفر المستخدمين المطلوبين تقوم السلطات بإشعار المحق العمالي او المنشأة او المؤسسة بذلك .

المادة التاسعة

تسهر الجهات المختصة الاردنية المحق العمالي او مندوب المنشأة او المؤسسة بتوفير المستخدمين المطلوبين عمدة له التاريخ الذي يمكن فيه مقابلتهم :

المادة العاشرة

بعد اختيار العامل وإطلاع على المعلومات الرئيسية المتعلقة بظروف عمله في الجهاهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية يتم توقيع عقد عمل فردي وفقا لنموذج المشار اليه في المادة الرابعة من الاتفاقية من قبل العامل والمنشأة او المؤسسة اذا لم يسبق له توقيع ذلك على خمس نسخ يصدق عليها من قبل المحق الليبي ومن السلطات الاردنية المختصة وتحتفظ السلطات الاردنية المختصة بنسختين تسلم نسخة منها للعامل وقت سفره ويحتفظ للمحق العمالي بثلاث نسخ اخرى تسلم نسخة منها للمنشأة او المؤسسة او مندوبها ويقوم المحق الليبي باصدار تصريح عمل مؤقت للعامل :

المادة الحادية عشرة

فور استلام السلطات الاردنية لعقد العمل للمبرم تقوم بمساعدة العامل لاستكمال الاجراءات الادارية اللازمة لحصوله على جواز سفر وتأشيرة خروج وغير ذلك من الوثائق اللازمة لمخادرة الاردن والعودة اليها كما تقوم امانة الخدمة العامة بالجهاهيرية فور استلامها بنسخ العقد للمبرم باعطاء المنشأة او المؤسسة تصاريح الاستخدام اللازمة للحصول على التصريح بالاقامة للعامل الذي تم التعاقد معه .

المادة الثانية عشرة

تحدد مراكز تجمع العمال الاردنيون الذين تم اختيارهم للعمل بالجهاهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بالاتفاق بين السلطات الاردنية والمحق العمالي الليبي :

عقد استخدام

وقد تم الاتفاق بين ويشار اليه في هذا العقد بالطرف الاول بصفته صاحب العمل .
وبين الآخر / ويشار اليه في هذا العقد بالطرف الثاني بصفته مستخدما وعنوانه
وذلك على ما يلي :-

- ١ - قبل الطرف الثاني بأن يشغل لدى الطرف الاول في وظيفة بأجر
قدره دينار ليبي وذلك اعتبارا من الى

- ٢ - يلتزم الطرف الثاني بالعمل لدى الطرف الاول في الوظيفة المشار اليها اعلاه على أن تكون فترة الشهر لاول فترة تجريبية .
- ٣ - يتعهد الطرف الثاني بعدم تدخله في الشؤون السياسية واحترامه للمستخدمين الليبيين ومراحله للتقاليد والعادات المحلية .
- ٤ - يلتزم الطرف الثاني بالعمل في وذلك وفقا للالتزامات المذكورة في هذا العقد .
- ٥ - يلتزم الطرف الاول بمنح الطرف الثاني اجازة سنوية مدتها يوما على ان يقوم باجراء التسهيلات اللازمة لدى ادارة المهاجرة والدوائر ذات العلاقة بذلك اذا رغب الطرف الثاني بقضائها خارج البلاد .
- ٦ - يلتزم الطرف الثاني بتدريب العناصر الليبية على مهنته طبقا للتخصص القانونية بهذا الخصوص بنسب على تعليمات الطرف الاول .
- ٧ - يتعهد الطرف الاول بتوفير الطرف الثاني اذا لم يته فترة التجربة .
- ٨ - بيانات وشروط اخرى :

١ -

ب -

ج -

د -

- ٩ - يكون قانون العمل الليبي واللوائح الصادرة بمقتضاه وقانون الضمان الاجتماعي واللوائح الصادرة بمقتضاه وكافة التشريعات العمالية في ليبيا مكملة لهذا العقد ويعتبر باطلا كل شرط في هذا العقد يخالف احكام ذلك القانون او التشريعات مالم يكن اكثر فائدة للطرف الثاني .

- ١٠ - حرر هذا العقد من خمس نسخ مطابقة ووقع بامضاء الطرفين المتعاقدين .

توقيع الطرف الاول

توقيع الطرف الثاني

صدرت الارادة الملكية السامية بالمواقفه على الاتفاق الثقافي الذي تم التوقيع عليه بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الامارات العربية المتحدة بشكله التالي :-

اتفاق ثقافي

بين

المملكة الاردنية الهاشمية و دولة الامارات العربية المتحدة

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة الامارات العربية المتحدة تقريرا منها بأن التراث الثقافي العربي المشترك يؤلف جزءا هاما من تاريخ شعبيهما ، وحرصا منها على ان يسهم شعباهما في اقامة صرح حضارة عربية حديثة جذيرة بماضيها محقة للاهداف والمثل الواحدة التي يعمل لها ابناؤه العروبة في مختلف ميادين الثقافة والمعرفة والابداع .
فقد قررنا عقد هذا الاتفاق تنظيميا لوجه التعاون بينهما في المجالات الثقافية والعملية والفنية .

المادة الاولى

يعمل الطرفان المتعاقدان على انماء التعاون بين بلديهما وتعزيزه في مختلف ميادين الثقافة والتربية والعلوم والفنون كما يعملان على تبادل المعلومات ونتائج الخبرة والتقدم في الميادين المذكورة ، ويقمدهان بتشجيع الجهود التي تستهدف التعريف بثقافة البلد الاخر .

المادة الثانية

يعمن الطرفان المتعاقدان على تقريب المناهج التعليمية في بلديهما بنية الوصول الى توحيدها وعلى التوسع خاصة بتدريس تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وانظمتها والتعريف برجالها العرب في الميادين القومية والثقافية والعلمية والفنية والادبية .

المادة الثالثة

١ - يضم كل من الطرفين تحت تصرف الاخر منحا دراسية للاستفادة منها حسب القوانين المرعية في بلديهما في الجامعات ومؤسسات التعليم المختلفة من عملية وفنية ورياضية وصحية واجتماعية وغيرها ، ويجرى ذلك عن طريق الجهات الرسمية في البلدين .

المادة الرابعة

يحدد الطرفان المتعاقدان المبادئ والشروط الواجب توفرها بغية عقد اتفاق خاص بمعادلة الشهادات الدراسية الرسمية بينهما .

المادة الخامسة

يتبادل الطرفان المتعاقدان ، ضمن شروط يتفقان عليها الاساتذة والمعلمين من مختلف مراحل التعليم للتدريس والقائه المحاضرات والقيام بالدراسات ، كما يعبادلان دعوة العلماء والباحثين والمفكرين .

المادة السادسة

يشجع الطرفان المتعاقدان على قيام انتاج مشترك في الميادين الثقافية والعلمية على ان تحدد شروط هذا الانتاج المشترك ومجالاته في اتفاق خاص .

المادة السابعة

تعاون الحكومتان في ميدان التعليم المهني بغية تثبيت دعائم النهضة الاقتصادية في كل منها .

المادة الثامنة

يعمل الطرفان المتعاقدان على :-

- ١ - توثيق التعاون بين مؤسسات بلديهما الثقافية والعلمية والفنية وتبادل المؤلفات والمجلات والدوريات والوثائق التاريخية والفهارس وصور المخطوطات والاثار ذات النسخ المعددة .
- ٢ - تبادل المعلومات في مجال التأليف والنشر وتنسيق العمل في ميدان الترجمة وتيسير دخول الكتب المطبوعة في احد البلدين الى البلد الاخر .
- ٣ - عقد دورات تدريبية وندوات ومؤتمرات للاساتذة والمعلمين ليقفوا فيها على تطوير بلديهما ولتتدسوا القضايا التربوية والتعليمية .
- ٤ - تنظيم رحلات جباية متبادلة للاساتذة والمعلمين والطلاب وتيسير تبادل الزيارات بين المؤسسات العاملة في المجالين الثقافي والفني .

المادة التاسعة

- ١ - يعمل الطرفان على تسهيل وتشجيع اقامة المعارض الفنية والثقافية في بلديهما .
- ٢ - يتبادل الطرفان زيارات الاشخاص والفود بهدف تبادل الخبرات والدراسات والتعرف على النواحي الثقافية والفنية لدى الطرف الاخر .

المادة العاشرة

يتبادل الطرفان المتعاقدان الافلام الثقافية والعلمية والتربوية والتوجيبية وكذلك المطبوعات والنشرات والشرائح الملونة التي تصور معالم البلد الاخر وتقدمه وحضارته .

المادة الحادية عشرة

يشجع الطرفان المتعاقدان على اقامة مباريات بين الفرق الرياضية في بلديهما وتبادل الزيارات بين المؤسسات الاجتماعية والرياضية ، ولوادى الشباب بمختلف انواعها ويكون التعاون في جميع نشاطات رعاية الشباب .

المادة الثانية عشرة

بغية تنفيذ الاتفاق يعين كل من الطرفين المتعاقدين ممثلين له يفوضون بتفويض من حكومتهم مشروعات برامج تنفيذية سنوية او دورية .

المادة الثالثة عشرة

يقدم هذا الاتفاق للمصادقة عليه حسب القوانين للرعية في كل من البلدين وينخل حيز التنفيذ اعتباراً من يوم تبادل التصديق عليه .

ويظل قائماً ما لم يبلغ أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر خطياً برغبته في إنهائه أو تعديله ولا يكون الإنهاء ساري المفعول إلا بعد مرونعة واحدة من تاريخ التبليغ

وقع هذا الاتفاق في اليوم الأول من حزيران عام ١٩٧٧ م الموافق ١٤/٦/١٣٩٧ هـ من نسختين أصليتين باللغة العربية احتفظ كل طرف بأحدهما ولكل منهما حجية كاملة .

عن حكومة
دولة الامارات العربية المتحدة

عن حكومة
المملكة الاردنية الهاشمية

تعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٧٩

تعليمات اسس القبول في الاول الثانوي

صادر بالاستناد للمادتين ١٨ ، ١٦ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات أسس القبول في الصف الاول الثانوي) ويعمل بها اعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٩/١٩٨٠ .

المادة ٢ - نسب القبول :-

بما ان التعليم الثانوي ليس إلزامياً تحدد نسب القبول في التعليم الاكاديمي والمهني في المؤسسات التعليمية على النحو التالي :-

اولاً :- المذكور

يقبل في الصف الاول الثانوي ٨٥٪ من مجموع الطلاب المسجلين في الصف الثالث الاعدادي موزعين كما يلي :-

- ٥٥٪ في الصف الاول الثانوي الاكاديمي .
- ٨٪ في الصف الاول الثانوي الاكاديمي في المدارس الخاصة .
- ٦٪ في الصف الاول الثانوي الصناعي .
- ١٦٪ في الفروع المهنية الاخرى بما فيها مراكز التدريب الحرفي .

ثانياً : الاناث

يقبل في الصف الاول الثانوي ٨٨٪ من مجموع الطالبات المسجلات في الصف الثالث الاعدادي موزعات كما يلي :-

- ٧٠٪ في الصف الاول الثانوي الاكاديمي .
- ١٨٪ في الفروع المهنية الخاصة بالاناث .

المادة ٣ - اجراءات القبول :-

- أ - لغايات تحديد النسبة المقررة للقبول في التعليم الاكاديمي والمهني يعتبر الصف الثالث الاعدادي بجميع شعبه في اي مدرسة وحدة واحدة .
- ب - تحدد الوزارة عدد الشعب والمقاعد لكل نوع من انواع التعليم المهني في كل محافظة / لواء في موعد لا يتعدى نهاية شهر نيسان من كل عام .
- ج - تتولى مديرية التربية والتعليم في المحافظة / اللواء اعداد خطة تفصيلية لانقضاء المقبولين في كل نوع من انواع التعليم الاكاديمي والمهني وتقدم هذه الخطة للوزارة في شهر حزيران من كل عام تمهيداً لاقرارها على ان يتم توزيع المقبولين بحسب رغبتهم وتسايل معدلات علاماتهم ضمن المدرسة الواحدة

المادة ٤ - شروط القبول :-

- أ - ان يكون الطالب ناجحاً في الصف الثالث الاعدادي بما في ذلك الطالب الساذي يسمح بعد تأدية الاكالات
- ب - ان يكون معدله من ضمن النسبة المقررة للقبول في التعليم الاكاديمي والمهني في هذه المدارس
- ج - ان لا يتجاوز سنه في بداية العام الدراسي الثامنة عشر للقبول في التعليم الاكاديمي والساذي
- د - ان لا يتجاوز سنه في بداية العام الدراسي التاسعة عشر للمقبولين في التعليم المهني .
- هـ - يتم تعبئة المقاعد المقررة للتعليم الثانوي الصناعي والزراعي بموجب رغبت الطلبة المتقدمين وتسايل معدلات علاماتهم اما في انواع التعليم المهني الاخرى فيراعى بالإضافة الى ذلك ان تتم تعبئة الشعب المقررة من طلبة المدارس القريبة من المدارس والمراكز المهنية في المحافظة / اللواء

المادة ٥ - القبول في المدارس الخاصة :-

- أ - يسمح لطلبة المدارس الخاصة الناجحين في الصف الثالث الاعدادي بالالتحاق بالصف الاول الثانوي الاكاديمي في المدرسة التي كانوا فيها فقط مهما كانت معدلات علاماتهم واعمارهم . أما طلبة المدارس الخاصة التي تنتمي بالصف الثالث الاعدادي فتطبق عليهم قواعد القبول المقررة على المدارس الحكومية .
- ب - لا يسمح للطلبة المقبولين في التعليم المهني في المدارس التابعة للوزارة بالانتقال الى المدارس الخاصة .
- المادة ٦ - تتولى لجنة التربية والتعليم في المحافظة / اللواء معالجة القضايا التي تنشأ عند تطبيق هذه التعليمات بما في ذلك لبيت في طلبات التحويل بين فروع التعليم المختلفة وفق اسس مقبنة تضعها اللجنة .
- المادة ٧ - تلغى هذه التعليمات تعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٧٦ .